

كتاب دُررِ الحِكمِ للثعالبي بين تحقيقين - نظرات في المنهج والتحقيق

أ.م.د.ياسر أحمد فياض

قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة الأنبار

Durar Alhekkem Book for Al thaalbi between Two Text Editing : Views in the Text and Editing

الملخص

تناولت في هذا البحث كتاب الثعالبي درر الحكم، الذي رأى النور بتحقيقين الأول: حققه يوسف عبد الوهاب، وصدر عن دار الصحابة للتراث بطنطا-مصر، ١٩٩٥، والثاني: بتحقيق السيد يوسف أحمد، وصدر عن دار الكتب العلمية-بيروت، ٢٠١٢.

وقد سررت بهذا الكتاب؛ لأنه يطبع أول مرة ويرى النور بعد سنوات دام طويلاً بين رفوف خزائن المكتبات، وثانياً: أن الكتاب لم يشر إليه أحد من القدماء والمُحدّثين في قوائمهم التي صنعوها لجمع مؤلفات الثعالبي وإحصائها باستثناء بروكلمان في تاريخه، ومع شدة فرحي بهذا الكتاب أحزنني تحقيقه السقيم الذي أساء إليه محققا الكتاب.

وقد ظهرت ملاحظات كثيرة -على التحقيقين- وأنا أقرأ الكتاب وهي تتعلق بمقدمة المُحقِّقَيْن، ومنها ما يتعلق بمنهج التحقيق وتخريج الشعر وترجمة الأعلام وتخريج الأقوال المأثورة ونسبة الأبيات إلى غير أصحابها، ومنها ملاحظات تتعلق بالتحقيق، إلى أن يصل الأمر إلى الشك في نسبة الكتاب إلى الثعالبي مع إعطاء الدليل على ذلك.

Abstract

Durar Alhekkem Book for Al thaalbi between Two Text Editing : Views in the Text and Editing

In this paper I have dealt with ALThaalbi Book Durrar Alhekkem which was written throughout two text editings. The first was edited by Yousif Abdulwahab which was published by ALSahabah Dar for Turath in Tanta -Egypt (١٩٩٥). The second one was Alsaid Yousif Ahmed which was published by Dar ALkutub Alelmei - Beirut (٢٠١٢).

I was pleased with this Book because it was printed and published for the first time after a long time of absence on the shelves of bookstores. Knowing that the book was

not mentioned by the old and new authors in their lists which they made for collecting the writings of AlThaalbi and counted them except Broklman who counted them in his book. Despite of my great joy of this book, I got sad due to his bad editing which the editors of the book misused it.

Accordingly, many notes were appeared to these editings while I was reading the book , these were notes concerned with the preface of the editors, and the others are concerned with the nature of editing, referring to the poetry, translating the characters' biography, referring to sayings, and the misrelating of the works other than their authors. Other notes are concerned with editing which all led to doubt in relating the book to AlThaalbi and giving the proof about that.

المقدمة

تعود صلتني بالثعالبي إلى أيام دراستي الجامعية الأولية، حين التقيت بكتابه يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر - أشهر كتبه على الإطلاق - والتقيت بمجموعة أخرى من كتبه أيام دراستي للماجستير، وكان من ضمنها كتاب فقه اللغة وسر العربية، ثم توطدت العلاقة أكثر بالثعالبي ومؤلفاته، حينما التقيت بالأستاذ هلال ناجي -رحمه الله- الذي أهداني نسخة مصورة من مخطوطة كتاب أحاسن المحاسن لتكون موضوعاً لأطروحتي للدكتوراه، ومن ثم أسعفني بمجموعة من مؤلفات الثعالبي التي حققها هو نفسه.

وأشار إلى وجود كل المطبوع من مؤلفاته الأخرى في مكتبته الخاصة التي حققها محققون آخرون من عراقيين، وأشقاء عرب، ومستشرقين؛ وذلك للإفادة منها في إتمام دراستي^(١).

ومنذ حصولي على شهادة الدكتوراه حرصت على اقتناء مؤلفات الثعالبي المطبوعة وتصوير المخطوطة، وملاحقة المفقودة أو المنسوية إليه ضلّة، وبفضل الله ومَنه تكلفت تلك الجهود بالنجاح، وتمكنت من تكوين مكتبة خاصة بالثعالبي شملت كتبه المطبوعة بمختلف طبعاتها وتحقيقاتها ونشراتها الجيدة والرديئة، فضلاً عن تصوير مجموعة كبيرة من المخطوطات من مكتبة الحرم المكي والمدني ومصر والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

فكان كلما ظهر جديد من كتبه اقتنيت نسخة منه، وإن كنت قد تأخرت باقتناء قسم منها؛ بسبب الظروف التي كان يمر بها العراق من انقطاع عن العالم، وعدم توافر الاتصالات ولاسيما الإنترنت، فبعض الكتب قد صدرت قبل عشر سنوات، بل البعض منها قد صدر قبل عشرين سنة، مما أدى إلى تأخر اقتنائني الكثير من الكتب.

^(١) حقق الأستاذ هلال ناجي أربعة من كتب الثعالبي، وحقق غيره سنة وثلاثين كتاباً .

ومن المقتنيات الأخيرة التي حصلت عليها كتاب درر الحكم للثعالبي بتحقيقين: الأول حققه يوسف عبد الوهاب، وصدر عن دار الصحابة للتراث بطنطا-مصر، ١٩٩٥، والثاني بتحقيق السيد يوسف أحمد، وصدر عن دار الكتب العلمية-بيروت، ٢٠١٢. وقد سررت بهذا الكتاب؛ لأنه يطبع أول مرة ويرى النور بعد سبات دام طويلاً بين رفوف خزائن المكتبات، وثانياً: أن الكتاب لم يشر إليه أحد من القدماء والمُحدّثين في قوائمهم التي صنعوها لجمع مؤلفات الثعالبي وإحصائها باستثناء بروكلمان في تاريخه^(١)، ومع شدة فرحي بهذا الكتاب أحرزني تحقيقه السقيم الذي أساء إليه محققا الكتاب.

واقترضت طبيعة البحث أن يقسم على أربعة مباحث، حمل الأول عنوان: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، والثاني بعنوان: الأخطاء المشتركة بين التحقيقين، والثالث بعنوان: نظرات نقدية في تحقيق السيد يوسف أحمد، والرابع بعنوان: نظرات نقدية في تحقيق يوسف عبد الوهاب، ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ليس بالأمر السهل، فلا يمكن أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب إلى مؤلفه، ولاسيما الكتب الصغيرة أو الخاملة التي ليس لها شهرة تذكر، فيجب أن نعرض هذه الكتب على فهارس المكتبات والمؤلفات وكتب التراجم ذات الشأن؛ لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب إلى مؤلفه^(٢).

فكثيرة هي الكتب التي نسبت إلى غير مؤلفيها، ويحدث ذلك إما جهلاً من الناسخ، أو وهماً منه، أو بدواعي التزييف، والمحقق الفطن هو الذي يستطيع بالبحث والتدقيق اكتشاف الخطأ في هذه النسبة.

ومن الكتب التي نسبت خطأ إلى غير مؤلفيها كتاب (الغريب المصنف) الذي نسب إلى أبي عمرو الشيباني، وبعد الفحص والتدقيق من محققه اتضح أنه لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، ومثله كتاب (الأضداد) المنسوب إلى الأصمعي الذي اتضح أنه نسخة أخرى من كتاب (الأضداد) لابن السكيت، ومثله كتاب (نقد النثر) الذي نسب إلى قدامة بن

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي ١٩٦/٥.
(٢) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها ٤٥.

جعفر، ثم تبين بعد ذلك أنه جزء من كتاب (البرهان في وجوه البيان) لأبي الحسين بن وهب الكاتب (١).

أما كتب الثعالبي، فقد نسبت إليه مجموعة من الكتب، وبعد التفحص والتمحص من لدن المُحَقِّقِينَ الأفاضل تبين أنها منسوبة خطأ إليه، ومنها:

١- مؤنس الوحيد، نشره في فيينا ١٨٢٩م، المستشرق فلوجل، والمطبوع في حقيقته قطعة من محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ).

٢- الفرائد والقلائد، طبع في سنة ١٣١٠هـ، منسوباً إلى الثعالبي على هامش كتاب نثر النظم، وهو في الأصل للأحوازي.

٣- مكارم الأخلاق، نشره الأب لويس شيخو في مجلة المشرق، بيروت ١٩٠٠م، وهو بالأصل منتخبات من كتاب الأحوازي الفرائد والقلائد.

٤- تراجم الشعراء، اتضح أنه كتاب المذاكرة في ألقاب الشعراء، ومؤلفه مجد الدين النشابى الإربلي (٢).

٥- نتائج المذاكرة، أثبت المحقق إبراهيم صالح أنه لابن الصيرفي (٣).

٦- التجلي في التسلي، أثبت المحقق إبراهيم صالح أنه لابن الصيرفي (٤).

٧- تحفة الظرفاء وفاكهة اللطفاء، أثبت محققه أنه كتاب الدعوات والفصول للواحدى (٥).

٨- الشكوى والعتاب، أثبتت محققته أنه قطعة من كتاب ربيع الأبرار للزمخشري (٦).

٩- شرح المعلمات السبع، تحتفظ دار المخطوطات في بغداد بنسخة منه، وحين تفحصت المخطوط اتضح أنه نسخة من شرح المعلمات السبع للروزنى.

١٠- درر الحكم، وهو الكتاب الذي قامت عليه هذه الدراسة، فقد نسبه محققاه خطأ إلى الثعالبي، وهو بالأصل قطعة من كتاب محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ).

(١) ينظر: مناهج تحقيق التراث ٧٥-٧٦.

(٢) ينظر: محاضرات في تحقيق النصوص، ١٠-١١.

(٣) ينظر: المبهج، مقدمة المحقق ١٢.

(٤) ينظر: المبهج مقدمة المحقق ١١.

(٥) ينظر: هذا المخطوط هو الدعوات والفصول للواحدى وليس تحفة الظرفاء وفاكهة اللطفاء للثعالبي.

(٦) ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

وأفضل طريقة لمعرفة مؤلف الكتاب هي قراءة الباحث أو المحقق الكتاب نفسه- فضلاً عن بقية مؤلفاته- قراءة متأنية دقيقة علّه يجد فيها شيئاً يرشده إلى ضالته، ولا ضير أن يعيد المحقق القراءة تلو الأخرى ليصل إلى استنتاج ذي فائدة.

ولغرض التوصل إلى مؤلف الكتاب بصورة صحيحة درست النص من الداخل دراسة واعية غير متعجل، بهدف تحديد الزمان الذي عاش فيه المؤلف، والمكان الذي تحرك خلاله، والأشخاص الذين ذكرهم أو عاصروهم أو اعتمد عليهم، ثم السمات الفكرية التي اعتمدها في مؤلفه كالدين والفلسفة والكلام والأخلاق، فانتهى بي المطاف إلى أن مصنف الكتاب هو الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، وهو جزء من كتاب له كبير هو محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء^(١)، اقتطعه ياقوت المستعصي (ت ٦٩٨هـ) بخط يده وأودعه هذا الكتاب الذي نسب إلى الثعالبي في غير محله.

ولرب سائل يسأل ما هو الدليل على ذلك؟ فأقول:

١- وجدت أمير الخطاطين ياقوتاً المستعصي ينقل بالنص من كتاب المحاضرات للراغب الأصفهاني من أماكن عدة من الكتاب، وحين عرضت مادة كتاب درر الحكم وجدتها نفسها بأخبارها وأشعارها ونثرها وأحاديثها وآياتها طبق الأصل من كتاب الراغب المحاضرات، فكان جهد ياقوت المستعصي نقل قسم من الكتاب (محاضرات الأدباء) وإيداعه في كتاب آخر (درر الحكم)، ليكسبه اسماً جديداً تبعاً للموضوع الذي اقتطعه من كتاب الراغب وهو يتحدث عن الحكم، وتشير النسخة الأولى من كتاب درر الحكم إلى أنها كانت بخط ياقوت المستعصي، وأما النسخة الثانية فقد كانت منقولة عن النسخة الأولى ونسخها محمد بن الحسن الحموي^(٢).

مع العلم أن ياقوتاً المستعصي كان كاتباً، أديباً، له شعر رقيق، اشتهر بحسن الخط، من موالى الخليفة المستعصم بالله العباسي، من أهل بغداد، أخذ عنه الخط كثيرون، وله عدة مؤلفات^(٣).

(١) تنظر: بعض الأمثلة في كتاب محاضرات الأدباء أشرنا إليها هنا للدلالة على النقل ما بين كتاب درر الحكم و كتاب محاضرات الأدباء، الجزء ١/ ٩، ٢٦، ٣٥، ٣٧، ٥٣، ٦٦، ٨٠، ١٣٩، ١٩٧، ٢٦١، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٨١، ٤٠١، ٥٠٧، ٥٨٧، ٦٣١، ٨٠٢، ٨٠٧، والجزء ٢/ ٣٥، ٤٧، ١٨٩، ١٩٤، ٢٠١، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٦٠، ٥٠٥، ٥١٣، ٥٢٦، ٦٠٠، ٦١٣، ٦١٧، ٧٤٥، ٧٥٦، ٧٦٥.

(٢) ينظر: درر الحكم تحقيق يوسف عبد الوهاب ٩، ففيه تفاصيل عن النسختين.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٧/٧، و الأعلام ١٣١/٨.

قيل: كتب ابن مقلة كتاب هدنة بين المسلمين والروم، فوضعه في كنيسة قسطنطينية، وكانوا يبرزونه في الأعياد، ويجعلونه في جملة تزيينهم في أخص بيت العبادات، ويعجبون به الناس من حسنه، ثم جاء ابن البوّاب وزاد في تغريب الخط، ثم جاء ياقوت المستعصي الخطّاط وختم فنّ الخط وأكمّله وأدرج في بيت جميع قوانينه فقال:

أصولٌ وتركيبٌ كرأسٍ ونسبةٍ صعودٌ وتشميرٌ نزولٌ وأرمالٌ^(١)

إذا فنحن إزاء شخصية أدبية فذة، شاعر وكاتب وخطاط في الوقت نفسه، فليس من الصعوبة بمكان أن ينتقي من كتاب الراغب محاضرات الأدباء مجموعة من الحكم من القرآن والحديث والشعر والنثر والأقوال المأثورة ويودعها في كتاب، ليجعل منها كتاباً جديداً، لكن هذا الأمر غفل المحققان عنه ولم يتبها عليه، فلم يحاولوا عرض مادة الكتاب على غيره من الكتب الأدبية القريبة من فكرته، أو عرضه على كتب الثعالبى القريبة من موضوعه.

٢- وردت أبيات مجهولة النسبة في الكتاب لم يحاول المحققان الفاضلان تخريجها أو بيان نسبتها إلى شاعر معين، وحين خرجتها ظهرت نسبتها إلى الشاعر العباسي الطغرثي (ت ٥١٤ هـ)، ولم تشر بقية المصادر إلى نسبتها إلى أي شاعر غير الطغرثي، وهي ثابتة النسبة إليه في ديوانه المطبوع، والمحقق تحقيقاً علمياً^(٢).

٣- لم يشر أي أحد من القدماء ولا المُحدّثين إلى وجود كتاب للثعالبى يحمل هذا الاسم (درر الحكم) باستثناء بروكلمان في تاريخه^(٣)، فلم يكن هذا الأمر حافزاً للمُحقّقين إلى أن يتبها على ذلك، وهو مراجعة مؤلفاته عن طريق الكتب التي يمكن الوقوف عندها في هذا الجانب، ومنها على سبيل المثال:

أحكام صنعة الكلام للكلاعي^(٤)، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري^(٥)، ووفيات الأعيان لابن خلكان^(٦)، والوفاي بالوفيات للصفدي^(٧)، وحياة الحيوان الكبرى للدميري^(٨)، وطبقات

(١) ينظر: روض الأخبار المنتخب من ربيع الأبرار ٤٨.

(٢) ينظر: ديوانه ٢٤٥.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي ١٩٦/٥.

(٤) ينظر: أحكام صنعة الكلام ٢٣٢-٢٣٣.

(٥) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأطباء ٣٦٥.

(٦) ينظر: وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان ١٨٠/٣.

(٧) ينظر: الوفاي بالوفيات ١٣٠/١٩-١٣١.

(٨) ينظر: حياة الحيوان الكبرى ١٧٨/١.

النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة^(١)، وهدية العارفين للبغدادي^(٢)، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي^(٣)، ومعجم المطبوعات ليوسف سركيس^(٤)، وكنوز الأجداد لمحمد كرد علي^(٥)، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان^(٦).

من هنا ظهر الشك في نسبة الكتاب إلى الثعالبي، فتفحص مادة الكتاب وما فيه من أخبار وروايات عن الشيوخ والحوادث مما يعين المحقق على إصدار حكم صائب في موضوع نسبة الكتاب إلى صاحبه، فالكتاب جاءت فيه شخصية متأخرة عن عصر الثعالبي وهي من الاعتبارات التاريخية المهمة التي كشفت زيف نسبة الكتاب عن الثعالبي، فالثعالبي قد توفي سنة (٤٢٩هـ) والطغرائي المولود في سنة (٤٥٣هـ) أي بعد وفاة الثعالبي بأربع وعشرين سنة، إذ قد توفي سنة (٥١٤هـ) والفارق الزمني بينهما أكثر من خمس وثمانين سنة.

فدراسة النص من الداخل كانت مهمة جداً بالنسبة إلى المُحَقِّقِينَ للكشف عن زيف الكتاب، إلا أن ذلك الأمر قد غاب عن المُحَقِّقِينَ، ولم يتنبها عليه.

وقبل قليل أشرت في معرض حديثي عن ضرورة مراجعة المحقق لبقية كتب المؤلف، وما يحصل منها على نفع وفائدة، فلم يشر المحققان الفاضلان في مقدمتهما ومنهجهما أنهما قد رجعا إلى مؤلفات الثعالبي، وهذا ينافي أعراف المُحَقِّقِينَ وتقاليدهم، فقد يجد المحقق عند مراجعته لبقية المؤلفات إشارة، أو دليلاً، أو رأياً يسوقه المؤلف في معرض حديثه عن قضية معينة ترشده، أو تدله على هذا الكتاب.

والمهتم بتراث الثعالبي سيجد مجموعة سمات انمازت بها مؤلفاته من غيره، ومنها يتضح أسلوبه ومنهجه في بقية مؤلفاته، ويمكن إجمالها على النحو الآتي، وسأشير إلى بعض الشواهد من مؤلفاته في هامش البحث:

١- المقدمة: إن المتتبع لتراث الثعالبي المطبوع والمخطوط يجد أن الثعالبي يبدأ بمقدمة راقية جداً، يدمج فيها من فصيح الكلام وجزيله، ويعتمد على التزييق اللفظي والعبارات

(١) ينظر: طبقات النحاة واللغويين ٣٨٧/٢-٣٨٨.

(٢) ينظر: هدية العارفين- أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٦٢٥/١.

(٣) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢٤٧/٣.

(٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ٦٥٦/١-٦٦٠.

(٥) ينظر: كنوز الأجداد ٢٣٤-٢٣٦.

(٦) ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية ٢٣٠/٢-٢٣٣.

الرنانة، متخذاً من هذه المقدمات منفذاً للوصول إلى ما يصبو إليه من إظهار قدرته اللغوية والأدبية والفنية^(١).

أما ما لحظته في كتاب درر الحكم فهو خلوه من المقدمة، ولم يحاول محققا الكتاب أن يعلا ذلك الأمر، وباعتقادي أن عدم اطلاعهما على مؤلفات الثعالبي ومعرفة أسلوبه في مقدماته أدى بهما إلى هذا الأمر، ولا نستطيع القول: إن يد الزمن قد عدت على مقدمة الكتاب وأسقطته؛ لأن الكتاب في نسختين ولا يمكن أن تسقط المقدمتان من الكتاب في وقت واحد، إلا إذا كانت هناك أيدي تلاعبت في الموضوع، وقامت باقتطاعه من كتاب ما، وأودعته في هذه الأوراق ليصبح كتاباً آخر، لينسب إلى مؤلف غير مؤلفه الحقيقي.

٢-الإهداء: طرز الثعالبي بعض مؤلفاته بأن يهديها إلى أحد أمراء أو ملوك أو مشاهير عصره؛ إكراماً لتلك الشخصية، أو لينال عنده الحظوة والرضا أو التقرب منه^(٢).

٣-خطته ومنهجه: من خلال تتبعي واهتمامي بتراث الثعالبي، وجدته يضع خطة ومنهجاً لكل كتاب يفصح عنه في مقدمة الكتاب الذي يؤلفه، فيلجأ إلى تقسيم الكتاب إلى كتب وأبواب وفصول وتفرعات أخرى داخل الفصول، أو يذكر مواد كتبه دون الإشارة إلى باب أو فصل^(٣).

٤-التكرار والنقل: قد يلجأ الثعالبي إلى التكرار أو النقل أو الاقتباس من بقية كتبه، لتشابه الكتابين في بعض الجوانب، وهذا الأمر لا يُخلُّ بمؤلفات الثعالبي، وهي صفة يعرفها كل من له اهتمام بتراث الثعالبي، فبعض الكتب قد تتداخل في أبوابها وفصولها وعناوينها، فيلجأ إلى الاقتباس والتكرار من الكتب الأخرى، لكنه يعالجه بطريقة تتناسب وموضوع الكتاب الذي يطرحه، وهذه السمة نجدها مثلاً في كتاب أحاسن المحاسن، وسحر البلاغة، ومن غاب عنه المطرب، وعرر البلاغة، ففيها من التشابه الشيء الكثير، وأشارت محققة كتاب نسيم السحر إلى أن الكتاب فيه فصول مختصرة من كتاب فقه اللغة^(٤).

ثم أراه يعتمد كثيراً على كتب الأقدمين كالجاحظ وابن قتيبة، فيورد آراءهم ولاسيما أن مكاتبات الأمراء والفضلاء وضعت تحت تصرفه من أمثال صديقه أبي الفضل الميكالي .

(١) ينظر: التمثيل والمحاضرة ٤-٥، والمبهج ٢٣.

(٢) ينظر: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٣، والإعجاز والإيجاز ١٧.

(٣) ينظر: سحر البلاغة وسر البراعة ٤، و يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ٢١/١-٢٢.

(٤) ينظر: نسيم السحر، مقدمة التحقيق.

ومع ذلك لم يكن الثعالبي مقلداً أعمى، أو ينقل الآراء والمعلومات من دون أن يراجعها، أو ربما يعترض عليها إن كان فيها شيء يجانب الصواب، أو قد لا يوافق الحقائق، فنراه مثلاً يعترض على الجاحظ ويخطئه فيقول: زعم الجاحظ أن التماسيح لا تكون إلا في وادي النيل، والقرود لا تكون إلا باليمن، وقد غلط، فإن في وادي كرك من أرض الهند تماسيح، وفي بعض بلادها قرود كثيرة^(١).

كما اعترض على ابن قتيبة في قوله: والمسكين الذي لا شيء له، وقد غلط؛ لأن المسكين الذي له البُلْعَةُ من العيش، أما سمع قول الله عزوجل ((أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر))^(٢).

وأرى هنا أن أورد رأي أستاذنا الدكتور محمود الجادر -رحمه الله- عن منهجية الثعالبي في الاقتباس من الكتب الأخرى، إذ قسمها على ثلاثة أقسام^(٣):

القسم الأول: منهج جمع الأقوال وتصنيفها وعرضها دون تدخل من المؤلف.

القسم الثاني: منهج جمع المادة الأدبية أو العلمية ودراستها واستنباط الحقائق منها بأسلوب المؤلف نفسه، كيتيمة الدهر، وغرر أخبار ملوك الفرس، وأجزاء متناثرة من ثمار القلوب، ومرآة المروآت، والاقتباس من القرآن .

القسم الثالث: منهج يعتمد على أسلوب المؤلف نفسه في العرض والمادة جميعاً، وله من هذه الكتب: كتاب المبهج، ونثر النظم وحل العقد، والباب الثالث من كتاب خاص الخاص.

٥- يذكر في بعض الأحيان بعضاً من مؤلفاته في كتبه الأخرى:

اللطيف في الطيب ذكره في كتاب الإعجاز والإيجاز^(٤)، والاقتباس من القرآن الكريم ذكره في كتاب بيتيمة الدهر^(٥)، وكتاب المبهج ذكره في عدة مؤلفات منها مثلاً: الكناية والتعريض^(٦)، وبيتيمة الدهر ذكره في كتاب سحر البلاغة وسر البراعة^(٧).

(١) ينظر: لطائف المعارف ١٦٤ .

(٢) ينظر: فقه اللغة ٩٥/١-٩٦ .

(٣) ينظر: الثعالبي ناقداً وأديباً ٣٠٤ .

(٤) ينظر: الإعجاز والإيجاز ١٧ .

(٥) ينظر: بيتيمة الدهر ٢٤٢/٢ .

(٦) ينظر: الكناية والتعريض ٢٨ .

٦- يستشهد بأبيات من نظمه، وهي كثيرة جداً منشورة في مؤلفاته، وهي ثابتة النسبة في ديوانه المطبوع والمحقق تحقيقاً علمياً^(٢).

٧- يذكر في بعض الأحيان اسم الكتاب في المقدمة^(٣).

هذه بعض سمات كتب الثعالبي التي ذكرتها هنا للاستئناس بها، لعلها تفيد من يقدم على تحقيق كتاب من كتب الثعالبي الكثيرة التي تحتاج إلى من يحققها، فكان حري بالمُحَقِّقِينَ الفاضلين إلى أن يتنبها على كل تلك المسائل، من خلال العودة إلى كتب الثعالبي ومراجعتها مراجعة دقيقة لكي لا يقع في مزالق التحقيق التي أدت بهما إلى نسبة كتاب إلى غير مؤلفه.

المبحث الثاني: الأخطاء المشتركة بين المُحَقِّقِينَ في أصول التحقيق وتطبيقاته

بعد أن فرغت من الحديث عن نسبة الكتاب إلى صاحبه، سأحدث أولاً عن العثرات المشتركة في أصول تطبيق التحقيق ومكملاته، ثم نعرض على الأخطاء المنهجية والتحقيقية المشتركة بين التحقيقين.

أولاً: عثرات مشتركة في أصول تطبيق التحقيق ومكملاته

في هذه الفقرة سأتناول عملاً يضم العثرات المشتركة في أصول تطبيق التحقيق ومكملاته من دراسة المؤلف والكتاب والفهارس الفنية والمصادر والمراجع التي أفاد منها المحققان في عملهما، ولم يراع فيها المحققان ضوابط التحقيق.

فبعد أن ينهي المحقق عمله في تحقيق الكتاب، ينتظر منه أن يدرس بعد ذلك المؤلف والكتاب، ففي دراسة المؤلف يشير إلى: اسمه ونسبه، وولادته، ونشأته وصفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وعلمه، وآثاره، وفي دراسة الكتاب يشار إلى: اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه، ومنهجه، وأثر الكتاب، وقيمه.

(١) ينظر: سحر البلاغة ٣.
(٢) للمزيد ينظر: خاص الخاص ٢٢٣، وبيتمة الدهر ٣٥٦/٤، و تحفة الوزراء ٥٤، و أحسن ماسمعت ٩٣، و مرآة المروآت ٣١، و تنمية البيتمة ١١٤/١، و أحسن المحاسن ٣١، و برد الأكباد في الأعداد ١٣٢-١٣٣.
(٣) ينظر: ثمار القلوب ٣، و فقه اللغة وسر العربية ١٨، و الكناية والتعريض ٥، و لطائف المعارف ٣، و المنتخب من سنن العرب الورقة ١/أ وغيرها.

وبعد أن ينتهي من المؤلف والكتاب يوضح المحقق خطته التي اتبعها في تحقيق الكتاب، ويتفاوت عمل التحقيق من محقق إلى آخر وكل حسب خبرته في هذا الميدان، وأغلب من يعمل في هذا الميدان ينصب تركيزه في منهج التحقيق على المحاور الآتية:

١- اختيار النسخة الأم، إذا كان الكتاب متعدد النسخ، والإفادة من بقية النسخ الأخرى في المقابلة والتقويم.

٢- نسخ النسخة المعتمدة في التحقيق، وكتابتها على طريقة الإملاء المعاصر.

٣- ترقيم أوراق المخطوط وإعطائها رقماً واحداً بتسلسلين مختلفين؛ للإشارة إلى أن الورقة تتألف من صفحتين، أو وجه وظهر، [أ/١] [ب/١] أو [و/١] [ظ/١]؛ ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

٤- تخريج الآيات القرآنية، مع الإشارة إلى اسم السورة ورقم الآية.

٥- تخريج الأحاديث النبوية من كتب الحديث المشهورة مراعيًا بذلك التسلسل التاريخي لكل كتاب.

٦- تخريج الحكم والأقوال المأثورة والأمثال من مظانها .

٧- تخريج الأبيات الشعرية من دواوين الشعراء، أو من شعرهم المجموع، وإلا من كتب الاختيارات والحماسات، وكتب تاريخ الأدب.

٨- ذكر البحور الشعرية، ووضعها بين معقوفين [] .

٩- التعريف بالأعلام تعريفاً موجزاً وغير مخل، وبما يعطي القارئ المعرفة بالشخصية المترجم لها، والاعتماد على المصادر المتخصصة بالتراجم والمتعارف عليها في هذا الميدان.

١٠- الرجوع إلى كتب المؤلف نفسها في تصويب بعض الكلمات الغامضة ومعالجة السقط أو الخرم أو الطمس.

١١- شرح الألفاظ الغريبة والغامضة والمعربة والدخيلة وكل ما يحتاج إلى إيضاح.

١٢- عمل الفهارس الفنية العامة للكتاب، من ذلك فهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال، والأماكن والبلدان، والأعلام، والشعر، وهذا ما يسمى بمكملات التحقيق.

١٣- وأخيراً يذكر المحقق في آخر الكتاب المصادر والمراجع التي أفاد منها في عمله.

والمحققان الفاضلان لم يراعيها هذه الضوابط، وأخلا بها، إذ كان عملهما مقتصرًا فقط على تخريج الآيات والأحاديث والتعريف ببعض الأعلام المشهورة، وأهمل المحقق الأول جميع النصوص الشعرية ولم يخرجها، وخرج المحقق الثاني سبعة نصوص شعرية من أصل خمسة وخمسين نصاً، وتركها بقية الضوابط، فالكتاب بتحقيقه يخلو من الفهارس الفنية والمصادر والمراجع.

ثانياً: الأخطاء المنهجية والتحقيقية المشتركة بين المُحَقِّقَيْن.

إنّاماً للفائدة ارتأيت هنا أن أجمع الأخطاء المنهجية والتحقيقية المشتركة للمُحَقِّقَيْن الفاضلين؛ دفعاً للتكرار والإطالة، وستكون الإشارة إلى تحقيق السيد يوسف أحمد بالمحقق الأول، وإلى يوسف عبد الوهاب بالمحقق الثاني.

١- عبارة المؤلف (وما توفيقي إلا بالله) ذكرها المحقق الأول مع أنه اعتمد على النسخة الثانية التي تخلو منها، وهي النسخة التي اعتمد عليها في تحقيقه^(١)، إلا أنه لم يشر إلى ذلك، لأن العبارة في الأصل وردت في النسخة الثانية التي لم يعتمد عليها ولم يشر إليها مع علمه بوجودها بدار الكتب المصرية^(٢).

أما المحقق الثاني، فقد أوردها أيضاً بالاعتماد على النسخة التي وردت فيها هذه العبارة، لكنه أيضاً لم يشر إلى أن النسخة الثانية تخلو منها^(٣)، لا كما صرح في مقدمته للتحقيق بأن النسختين تخلوان من الفروق^(٤)، بل على العكس فعند الموازنة بين التحقيقين الأول والثاني وكلاهما اعتمد على نسخة مغايرة عن الأخرى وجدت الكثير من الفروق التي كان يجب على المُحَقِّقَيْن أن يطلعا عليها للإفادة منها في معالجة السقط والوهم والتصحيح والتحريف الوارد في الكتاب .

(١) ينظر: درر الحكم، تحقيق السيد يوسف أحمد ١٢.

(٢) مخطوطة درر الحكم، دار الكتب المصرية، رقم ٥٠١٧.

(٣) ينظر: درر الحكم، تحقيق يوسف عبد الوهاب ١٥.

(٤) ينظر: درر الحكم، تحقيق يوسف عبد الوهاب ٧.

٢- في قول الحطيئة: [المحقق الأول ٢٢، المحقق الثاني ٢٣]

مَازَا تَقُولُ لِأَفْرَاحِ بِذِي فَرَحٍ حُمُرُ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءً وَلَا شَجْرُ
أشار المحققان إلى رواية (بذي فرخ) وهي رواية مصحفة، لم تروِ كل الكتب التي أوردت البيت هذه الرواية المصحفة، وقد أشار صاحب التذكرة الحمدونية^(١) إلى رواية (بذي أمر) وأشار صاحب صفة جزيرة العرب^(٢)، ومعجم ما استعجم^(٣)، ومعجم البلدان^(٤) إلى رواية (بذي طلح)، إن عدم إشارة المُحَقِّقَيْنِ الفاضلين إلى اختلاف رواية البيت وذلك بالرجوع إلى الكتب التي ذكرته أوقعهما في مزلق التصحيف وخطأ القراءة الصحيحة له.

٣- أنشد العتبي: [المحقق الأول ٢٨، المحقق الثاني ٢٥-٢٦]

سَقِيَا وَرَعِيَا لِأَقْوَامٍ لَنَا سَأَفُوا أَفْنَاهُمْ حَدَثَانُ الدَّهْرِ وَالْأَبْدُ
نَمِدَّهُمْ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ بَقِيَّتِنَا وَلَا يَأْوُوبُ إِلَيْنَا مِنْهُمْ أَحَدُ
البيتان ينسبان إلى جحظة البرمكي، وهما مما لم يستطع المحققان نسبتها إلى صاحبهما^(٥).

٤- في حديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم (الوالد باب من أبواب الجنة فاحفظ ذلك الباب). [المحقق الأول ٢٦، المحقق الثاني ٢٤]

خرَّجَ المحققان الفاضلان الأحاديث النبوية الشريفة، إلا أن هذا الحديث لم يرد في كتب الصحاح بهذا اللفظ، والذي ورد بشأن هذا الحديث ما جاء عند الإمام البيهقي: (الوالد باب من أبواب الجنة، أو أوسط أبواب الجنة احفظ ذلك أو ضيعه)^(٦).

٥- وقال شاعر: [المحقق الأول ٣١-٣٢، المحقق الثاني ٢٧]

إِذَا كُنْتَ لَا تُرْجَى لِدَفْعِ مُلْمَةٍ وَلَمْ يَكُ فِي الْحَاجَاتِ عِنْدَكَ مَطْعُ
وَلَا أَنْتَ مِمَّنْ يَسْتَعَانُ بِجَاهِهِ وَلَا أَنْتَ يَوْمَ الْحَشْرِ مِمَّنْ يَشْفَعُ

(١) ينظر: التذكرة الحمدونية ١٠١/١.

(٢) ينظر: صفة جزيرة العرب ١٧٥.

(٣) ينظر: معجم ما استعجم ٨٩٢/٣.

(٤) ينظر: معجم البلدان ٣٨/٤.

(٥) شعره ٣٢٤.

(٦) شعب الإيمان ١٨٢/٦.

فعيشك في الدنيا وموتك واحدٌ وعُودٌ خِلالٍ من وصالك أنفعُ
الأبيات تنسب إلى صالح بن عبد القدوس، ولم يوفق المحققان في نسبتها إليه^(١).

٦- في قول ابن المعتز: [المحقق الأول ٣٧، المحقق الثاني ٢٩]

قالوا اشتكت عينه فقلت لهم من كثرة القتل مسها الوصبُ
حُمُرُها من دماءٍ من قنَّلتُ والدمُ في النَّصلِ شاهدٌ عَجَبُ
البيتان ليسا لابن المعتز، وهما لابن الرومي^(٢)، إن الرجوع إلى الدواوين في تخريج الشعر
هو كفيلاً أن يصبوب رأي المُحَقِّقِينَ في نسبة هذين البيتين إلى صاحبها.

٧- قيل من ثقل عليك بنفسه، وعمك بسؤاله، فوله منك أذناً صماء، وعيناً عمياء. [المحقق
الأول ٤٩، المحقق الثاني ٣٥]

أخطأ المحققان في قراءة كلمة (وعمك) إذا لا معنى لها بهذه الرواية، وهي على ما يبدو
أصابها تصحيف النساخ، وصوابها (وغمك) وهذا راجع إلى عدم مراجعة الكتب التي
أوردت الحكم التي ضمها الكتاب، وتبدو أهمية تخريج النصوص شعرية كانت أم نثرية
مما يعطي انطباعاً صحيحاً في قراء تلك اللفظة، وبها يتنبه المحقق على أغلاط النساخ،
ولاسيما إن كانت النسخ محرفة ومصحفة، فقد نسب هذا القول إلى سهيل بن عبد العزيز
في البيان والتبيين وعيون الأخبار، ونسب إلى سهيل بن هارون في العقد الفريد وزهر
الأكم^(٣).

٨- كان الأحنف مطيعاً لجاريته زيرة. [المحقق الأول ٤٩، المحقق الثاني ٣٥]

أخطأ المحققان الفاضلان في قراءة بعض الأعلام الذين مرَّ ذكرهم في الكتاب، ومن
ضمنها (زيرة) وصوابها زبراء، فقد ذكرتها أغلب المصادر باسمها الحقيقي وقصتها مشهورة
مع الأحنف بن قيس^(٤)، من ذلك يتضح التسرع في العملين، فكلاهما لم يخرج أو يعرف
بهذه الشخصية، وتركت مهمة أصابها التحريف فيما أصاب الكثير من الأعلام الذين ورد
ذكرهم في الكتاب^(٥).

(١) شعره ١٣٦.

(٢) ديوانه ٣٤٦/١.

(٣) البيان والتبيين ٤٠٣/١، وعيون الأخبار ٣١١/١، والعقد الفريد ١٥٣/٢، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ١٤/٢.

(٤) تنظر أخبارها في: عيون الأخبار ٥٩/٢، و مجمع الأمثال ٢٨٣/٢، والتذكرة الحمدونية ٤٦/٧.

(٥) سنتناول الكلام على التحريف والتصحيف الذي أصاب الأعلام في فقرة مستقلة لاحقاً إن شاء الله.

٩- بعض الشعراء: [المحقق الأول ٥٣، المحقق الثاني ٣٦]

إذا ما لم تكن ملكاً مطاعاً فكن عبداً لخالقهِ مُطِيعاً
وإن لم تأتكَ الدنيا جميعاً كما تختارُ فاتركها جميعاً
كمثل الفيلِ إمّا عند ملكٍ وإمّا في مراتعهِ منيعاً
الأبيات مما لم يوفق المحققان في تخريجها أو الانتباه لها، وهي للطغرائي^(١)، وهذه الأبيات أحد أسباب الشك في نسبة الكتاب إلى الثعالبي.

١٠- في قول العتابي: [المحقق الأول ٥٤-٥٥، المحقق الثاني ٣٦]

دعيني تجيني منيتي مطمئنةً ولم أتجشّم هَوْلَ تلك المَوارِدِ
فإنّ جسيماتِ الأمور منوطةً بمُستودعاتٍ في بطنِ الأسودِ
أخفق المحققان في اكتشاف الخطأ العروضي الذي لحق بالبيت الأول، فالبيتان من الطويل وعلى هذه الرواية (منيتي) لا يستقيم الوزن معها، فاللغة محرفة وصوابها (ميتي) لكن المُحَقِّقِينَ لم ينتبها إلى التحريف ولا إلى الخلل العروضي^(٢)، والمهم هنا أود الإشارة إلى أن المُحَقِّقِينَ لم يشيرا في كل الكتاب إلى كلمة تصحيف أو تحريف أو غلط أو وهم، مع أن الكتاب مليءٌ بها، وكأني بالمُحَقِّقِينَ الفاضلين لا يفقهان من التحقيق إلا إخراج النص للنشر، فالكتاب يعج بهذه المفردات التي ذكرناها.

١١- أنشد شاعر: [المحقق الأول ٥٥، المحقق الثاني ٣٦]

ولو أنني أعطيتُ من دهرِي المنى وما كل من يُعطَى المنى بمسدّدِ
لقلت لأيامٍ مضيئٍ ألا ارجعي وقلت لأيامٍ أتّينُ ألا ابْعدي
البيتان لم يفلح المحققان في نسبتها^(٣).

١٢- علي بن جبلة: [المحقق الأول ٥٧، المحقق الثاني ٣٧]

نزفتُ دمعِي وأزمتُ الرّحيلَ غداً فكيف أبكي ودمعُ العينِ منزوفُ

(١) ديوانه ٢٤٥، وفيه: وإن لم تملك الدنيا، كذاك الفيل إمّا، في فيافيه نزيعا.

(٢) شعره ٣٩٤.

(٣) البيتان نسبا إلى أبي علي الحسين بن يوسف بن أحمد بن الشبل البغدادي، معجم الأدباء ١٠٨٦/٣، ونسبا أيضا إلى الحسن بن مالك أبي العالبة الشامي، معجم الأدباء ٩٧٥/٣.

واسوأتي من عيونِ العاشقين غداً
إذا رحلتُ ودمعُ العينِ مكفوفُ
البيتان ليسا في شعره، وهما من دون نسبة في الزهرة ، وفي الأمالي^(١)، ولم يوفق المحققان
في إدراك ذلك.

١٣- في قول ابن الرومي: [المحقق الأول ٦٢، المحقق الثاني ٤٠]

لها حَرٌّ تستعيرُ وقدتَهُ
من قلب صبِّ وصدْرِ ذي حنقِ
يزدادُ ضيقاً على المراس كما
تزدادُ ضيقاً أنشوطاً الوهقِ
أخفق المحقق الأول في تحريك كلمة (حَرٌّ) وصوابها (حِرٌّ) ويعني فرج المرأة^(٢)، كما
أخفق المحقق الثاني في رسم حركات الكلمة وتركها مهملة من دون تحريك.

١٤- في قول أبي العتاهية: [المحقق الأول ٦٦، المحقق الثاني ٤١]

والمَرءُ يَغْلَظُ في تَصَرُّفِ حالِهِ
فلزَيْمًا إختارَ العنَاءَ على الدِعَةِ
كُلُّ يُحاولُ حيلةً يَرجو بِها
دَفَعَ المَضَرَّةَ واجتلابَ المَنفَعَةَ
أخفق المحققان في قراءة البيت الأول قراءة صحيحة ولاسيما كلمة (يَغْلَظُ) التي لا تتناسب
ومعنى البيت، وصوابها (يَغْلَظُ)^(٣).

١٥- وجد على قبر مكتوب: [المحقق الأول ٦٩، المحقق الثاني ٤٢]

تَعَزَّرَ فَكَمَ لَكَ مِنْ أُسْوَةٍ
تُبْرِدُ عَنكَ غَليلاً الحَزْنَ
بِمَوْتِ النَّبِيِّ وَقَتْلِ الوَصِيِّ
وَدَبِحِ الحُسَيْنِ وَسَمِّ الحَسَنِ
البيتان لم يوفق المحققان في تخريجهما، وهما لدعبل الخزاعي^(٤).

١٦- في قول أبي فراس: [المحقق الأول ٧١، المحقق الثاني ٤٣]

لأبَدٍ مِنْ فَقْدِ وَمِنْ فاقِدِ
هَيَّياتِ ما في الناسِ مِنْ خالِدِ
كُنِ المَعزِّي لا المَعزِّي بِهِ
إِنْ كانَ لأبَدٍ مِنَ الواجِدِ

(١) الزهرة ٤٠٣/١، والأمالي ٢١٧/١.

(٢) ينظر: لسان العرب (حرر) ١٢٠/٣.

(٣) شعره ٢٣٥.

(٤) شعره ٢٦٧-٢٦٨.

لم ينتبه المحققان على التقديم والتأخير في البيت الأول، فعجز البيت صدره وصدر البيت عجزه، فمر عليهما البيت دون ملاحظة ذلك^(١).

١٧-شاعر: [المحقق الأول ٨٠، المحقق الثاني ٤٦]

حَاوَلْ جَسِيمَاتِ الْأُمُورِ وَلَا تَقُلْ إِنَّ الْمَحَامِدَ وَالْعُلَا أَرْزَاقُ
وَارْغَبْ بِنَفْسِكَ أَنْ تَكُونَ مَقْصَرًا عَنِ غَايَةِ فِيهَا الطِّلَابُ سَبَاقُ
لم يوفق المحققان في نسبة هذين البيتين، وهما لابن نباتة السعدي^(٢).

١٨-شاعر: [المحقق الأول ٨١، المحقق الثاني ٤٦]

بِئِضْ غَرَائِرُ مَا هَمَمَنْ بِرِيَّةٍ كَطِبَاءِ مَكَّةَ صَايِدُهُنَّ حَرَامُ
يُحْسَبَنَّ مِنْ لَيْنِ الْكَلَامِ زَوَانِيًا وَيَصُدُّهُنَّ عَنِ الْخَنَا الْإِسْلَامُ
لم يوفق المحققان في نسبة هذين البيتين، وهما مما ينسبان إلى عروة بن أذينة، وبشار بن برد^(٣).

١٩-قال الجنيد البغدادي: حضرت أبا عبد الله الأشنانداني. [المحقق الأول ٨٨، المحقق الثاني ٤٩]

أبو عبد الله الأشنانداني أصابه التحريف، ولم ينتبه على ذلك المحققان، وصوابه (الأشناني) كما ورد ذكره وخبره في التذكرة الحمدونية^(٤).

٢٠-شاعر: [المحقق الأول ٩١، المحقق الثاني ٥٠]

لَا تَبْخَلَنَّ بَدُنِيَا وَهِيَ مُقْبَلَةٌ فَلَيْسَ يَنْقُصُهَا التَّبْذِيرُ وَالسَّرْفُ
وَإِنْ تَوَلَّيْتُ فَأَحْرَى أَنْ تَجُودَ بِهَا فَالْحَمْدُ مِنْهَا إِذَا مَا أَدْبَرْتَ خَلْفُ

(١) ديوانه ١١٠.

(٢) ديوانه ٢٧٢/٢.

(٣) البيتان في شعر عروة بن أذينة ٣٧٤-٣٧٥، وفيه: بيض نواعم، ونسباً أيضاً إلى بشار بن برد، ديوانه ١٩٢/٤، وفيه: أنس غرائر بدلا من بيض أوانس، لين الحديث بدلا من لين الكلام.

(٤) التذكرة الحمدونية ٣٠٧/٤.

البيتان لم يوفق المحققان في نسبتهما، وهما على النحو الآتي: نسبا في الشعر والشعراء، إلى خلف بن خليفة، ومن دون نسبة في العقد الفريد، وفي التذكرة الحمدونية نسبا إلى الخثعمي^(١).

٢١- شاعر: [المحقق الأول ٩٥، المحقق الثاني ٥١]

خُلُقَانِ لَا أَرْضَى طَرِيقَهُمَا بَطَّرُ الْغَنَى وَمَذَلَّةُ الْفَقْرِ
فَإِذَا غَنِيَتْ فَلَا تَكُنْ بَطْرًا وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَتَهْ عَلَى الدَّهْرِ

لم يوفق المحققان في تخريج البيتين، ونسبا إلى محمد بن جرير الطبري في معجم الأدباء، ومن دون نسبة في عيون الأخبار^(٢).

٢٢- في قول صالح بن عبد القدوس: [المحقق الأول ٩٦، المحقق الثاني ٥١-٥٢]

اللَّهُ أَحْمَدُ شَاكِرًا فَابْلَاؤُهُ حَسَنٌ جَمِيلٌ
أَصَابَتْ مَسْرُورًا مَعَا فِي بَيْنِ أَنْعَمِهِ أَجُولٌ
خُلوًا مِنَ الْأَحْزَانِ خَفًّا (م) الظَّهْرِ يُقْنَعُنِي الْقَائِلُ
حُرًّا فَلَا مَنٌّ لِمَخْمُ لُوقٍ عَلَيَّ وَلَا سَبِيلُ
وَتَفِيَتْ بِالْيَأْسِ الْمُنَى عَنِّي فَطَابَ لِي الْقَائِلُ

الأبيات من مجزوء الكامل، ولم يوفق المحققان في كتابتهما على الطريقة الصحيحة، فالمحقق الأول كتب كلمة (معافى) في الشطر الأول ولا يستقيم الوزن بها، أما المحقق الثاني فكتبها بهذه الصورة (.... مستورا معاً فى بين....) ولا يستقيم المعنى بها، وفي البيت الثالث عند الْمُحَقَّقَيْنِ، كلمة (خف) يوضع بعدها حرف (م) دلالة على أن البيت مدور، وكذلك الحال في البيت الرابع عند المحقق الأول (المخلوق) تكون (لوق) في بداية الشطر الثاني؛ لأن البيت مدور، وهذا مما أغفله المحققان^(٣).

٢٣- في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: إن لك شريكين، والوارث، فلا تكن أخس الثلاثة نصيباً. [المحقق الأول ٩٦، المحقق الثاني ٥٢]

(١) الشعر والشعراء ٧١٤/٢-٧١٥، والعقد الفريد ١/١٩٩، والتذكرة الحمدونية ٢/٢٦٨.

(٢) معجم الأدباء ٦/٢٤٤٣، عيون الأخبار ١/٢٣٨.

(٣) شعره ١١٢.

في هذا الحديث أمران، الأول: أن فيه نقصاً وصوابه: إن لك في مالك شريكين، الحارث والوارث، فلا تكن أخس الثلاثة نصيباً. وهو مما أغفله المحققان وهما يخرجانه من كتب الحديث.

والأمر الآخر: أشار المحقق الثاني إلى أن هذا الحديث ضعيف، وتفرد به الديلمي في الكنز، نعم هذا الكلام سليم جداً، كما أن المحقق الأول أشار إلى أنه لم يقف على هذا الحديث، يعني أنه لم يجده في كتب الحديث، وهو كلام سليم أيضاً، لكن الذي فات المُحَقِّقَيْنِ لو أنهما رجعا إلى كتب الأدب والأمثال لعرفا لمن يعود هذا الحديث، فالحديث يعود إلى أبي الدرداء، كما ورد في كتاب مجمع الأمثال^(١)، والعقد الفريد^(٢).

٢٤- في قول أبي سعيد الرستمي: [المحقق الأول ٩٩، المحقق الثاني ٥٣]

فَدَتْ غَاذِلَاتُ الشَّعْرِ أَبْكَارَ فَارِسِ	وَإِنْ وَكَلَّتْ بِي هَجْرَهَا وَبَعَادَهَا
إِذَا نَصَّتِ التَّيْجَانَ فَوْقَ رُؤُوسِهَا	وَأَرْسَلْنَ مِنْ تَلْكَ الرُّؤُوسِ جَعَادَهَا
مَنْ اللَّائِي لَمْ تَزْجُرْ بِبِيدَاءِ هَجْمَةٍ	وَلَمْ تَتَلَفَعْ بِالْعَشِيِّ بِجَادَهَا
وَلَمْ أَتَّبِعْ سُمْرَ الْعِرَابِ وَأَدْمَهَا	وَلَمْ أَتَشَوِّفْ جُمْلَهَا وَسَعَادَهَا
غَوَانِي فَيَافٍ لَا أَرِيدُ وَصَالَهَا	وَوَحْشُ قَفَارٍ لَا أَرِيدُ اصْطِيَادَهَا

في البيت الثاني وردت عند المحقق الأول (نصت السحان) وهو تحريف، وعند المحقق الثاني (نصت السمان) وهو تحريف أيضاً، وفي البيت الثالث وردت عند المحقق الثاني (تزجر مبيدا وهجمة... تتلفح) وهو تحريف، وفي البيت الرابع وردت عند المحقق الثاني (سحر العراب) وهو تحريف، فلم يتنبه كل منهما على التصحيف والتحريف الذي أصاب الأبيات السابقة.

٢٥- قال الشاعر: [المحقق الأول ١٠٥، المحقق الثاني ٥٦]

فإِنَّكَ كَالدُّنْيَا نَزَمْتُ صُرُوفَهَا وَنُوسِعُهَا ذَمًّا وَنَحْنُ عَبِيدُهَا
لم يوفق المحققان في نسبة البيت إلى صاحبه، وهو لسعيد بن حميد^(٣).

(١) مجمع الأمثال ٤٥٥/٢.

(٢) العقد الفريد ١٩٩/١.

(٣) شعره ١٤٦.

٢٦-شاعر: [المحقق الأول ١١٣، المحقق الثاني ٥٨-٥٩]

أَمَا لِي فِي بِلَادِ اللَّهِ بَابٌ يُوَدِّينِي إِلَى سَبِيلِ النَّجَاحِ
بَلَى فِي الْأَرْضِ مَتَّسَعٌ عَرِيضٌ وَلَكِنْ قَدْ مُنَعْتُ مِنَ الْبِرَاحِ
وَمَا يُغْنِي الْعِقَابَ عِيَانُ صَيْدٍ إِذَا كَانَ الْعِقَابُ بِبِلَا جِنَاحِ
لم يشر المحققان إلى تخريج الأبيات، وهي من دون نسبة في الزهرة^(١).

٢٧-في قول أبي نواس: [المحقق الأول ١٢٥، المحقق الثاني ٦٢]

إِنَّمَا الدُّنْيَا طَعَامٌ وَمِمَّا دَامَ وَغَلَامٌ
فَإِذَا فَاتَكَ هَذَا فَعَلَى الدُّنْيَا السَّلَامُ
البيتان مما لم يردا في ديوانه، ونسبهما إليه صاحب العقد الفريد، ونهاية الأرب^(٢)، وهذا الأمر لو تنبه عليه المحققان لحسب لهما، بأن الكتاب احتوى على أبيات لكبار شعراء العصر العباسي كأبي نواس وهو مما أخل به شعره المحقق والمطبوع، وهو إضافة علمية طيبة تضاف إلى جهد المحققين.

أورد المحقق الأول هذين البيتين بهذه الرواية:

إِذَا مِمَّا الدُّنْيَا طَعْمٌ مِمَّا دَامَ وَغَلَامٌ
فَإِنْ فَاتَكَ هَذَا فَعَلَى الدُّنْيَا السَّلَامُ
البيتان من مجزوء الرمل وعلى هذه الرواية لا يستقيم أن لما تحمله من أغلاط عروضية أصابت البيتين.

أما المحقق الثاني فقد أورد هذين البيتين على هذه الرواية:

إِنَّمَا الدُّنْيَا طَعَامٌ مِمَّا دَامَ وَغَلَامٌ فَإِنْ فَاتَكَ هَذَا فَعَلَى الدُّنْيَا السَّلَامُ
البيتان لا يكتبان بهذه الصورة، وكما أشرنا قبل قليل فهما من مجزوء الرمل، وفيهما من الأخطاء العروضية ما ذكرناه سابقاً.

٢٨-في قول أبي نواس: [المحقق الأول ١٢٦، المحقق الثاني ٦٢]

(١) الزهرة ٤٣٥/١.

(٢) العقد الفريد ٢٤٦/٧، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٢٠/٢.

قال الوشاة بدت في الخد لحيته فقلت لا تكثر وما ذاك عائبه
الحسن منه على ما كنت أعهد والشعر حرز له ممن يطالبه
وصار من كان يلحى في مودته إن سئل عني وعنه قال صاحبه

أورد المحققان الفاضلان الأبيات بهذه الرواية، وتبدو مضطربة عروضياً، ففي الشطر الثاني من البيت الأول رواية غير صحيحة ولا يستقيم الوزن معها، وصوابها (فقلت لا تكثروا ما ذاك عائبه)، وأورد المحقق الأول (والشعر) وهي مغلوطة وصوابها (والشعر)، في حين جاءت رواية الشطر الثاني من البيت الثالث مغلوطة أيضاً، ولا يستقيم الوزن معها، وصوابها (إن سئل عني وعنه قال صاحبه) ^(١).

٢٩- وقال نرسي: الاحتراز من كل أحد أحزم رأي. [المحقق الأول ١٢٧، المحقق الثاني ٦٣]

أورد المحققان عبارة (وقال نرسي)، فقال المحقق الأول في الهامش: كذا بالأصل، والمحقق الثاني تركها من دون تعليق، وصواب العبارة: وقال موسى، فقد حرفت الكلمة من موسى إلى نرسي؛ لتقارب النون والميم، والراء والواو في الرسم والصورة، فلم يدرك المحققان التحريف الذي أصاب الكلمة.

هذه هي أبرز الأخطاء المنهجية والتحقيقية المشتركة بين المحققين الفاضلين، علماً أن هناك أخطاء أخرى مشتركة كثيرة، لكن آثرنا أن نستشهد بقسم منها وترك البقية دفعا للإطالة.

المبحث الثالث: نظرات نقدية في تحقيق السيد يوسف أحمد

فيما مضى من حديث عرفنا أن الكتاب نسب إلى غير مؤلفه، وهو على خلاف ما أثبتته محققا الكتاب، وفيما يأتي من الحديث سأتناول كل تحقيق على انفراد متجاوزين النظرات المنهجية والتحقيقية المشتركة بين المحققين التي سبق أن تحدثت عنها، وسأنظر في المبحثين القادمين في مقدمة كل من المحققين والمنهج والتحقيق.

أولاً: نظرات نقدية في مقدمة التحقيق

^(١) ديوان أبي نواس ٢٦٦-٢٦٧، ونسبت الأبيات أيضا لأبي تمام، ديوانه ١٥٩/٤.

أطلق المحقق الفاضل العنان لقلمه، إذ بدأ بمقدمة من ثلاث صفحات لا علاقة لها بالكتاب ولا بمؤلف الكتاب، فقد حمد الله وأثنى على نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر عنواناً -داخل المقدمة- (الرسول هم الهداة) وفي الورقة الثانية من المقدمة وضع لنا عنواناً آخر (أساس الدعوة إلى الله) وفي الصفحة نفسها ذكر عنواناً أخيراً (القرآن وما فيه من آيات الأمثال والحكمة) وأورد عدة آيات تتعلق بالقصص والعبر والأمثال، إلى أن يذكر في الصفحة الثالثة سطرين بقوله: ولقد دون العلماء لنا على مر العصور الكثير من هذه الحكم وغيرها تمتلئ بها أمهات الكتب ومنها هذا الكتاب الذي بين أيدينا للإمام الثعالبي. [المحقق الأول ٥]

كان على المحقق أن يراعي ضوابط النشر والتحقيق والتأليف، فما علاقة هذه الصفحات الثلاث بموضوع الكتاب، فمن المتعارف عليه في التحقيق والتأليف أن يذكر المؤلف أو المحقق في المقدمة اختيار الموضوع ومصادره ومنهجه والصعوبات والعوائق التي تواجه الباحث أو المحقق، والذي رأيت في مقدمة المحقق الكريم ينافي ما ذكرته من ضوابط التأليف والتحقيق.

بعد ذلك انتقل المحقق إلى التعريف بالمصنف "الثعالبي" فقد عرّف الثعالبي بسطرين فقط، (هو الإمام أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، ولد عام ٣٥٠هـ في نيسابور وتوفي عام ٤٢٩هـ). [المحقق الأول ٦]

بهذين السطرين انتهى كلام المحقق بالتعريف، لينتقل إلى ابن الأتباري الذي أشاد بالثعالبي بخمس كلمات فقط: يقول عنه ابن الأتباري: كان أديباً فاضلاً فصيحاً بليغاً. [المحقق الأول ٦]

ثم يواصل المحقق حديثه عن مؤلفات الثعالبي ويذكر منها: يتيمة الدهر، وشمس الأدب في استعمال لغة العرب، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب، وفقه اللغة وسر العربية، وسحر البلاغة وسر البراعة، ونثر النظم وحل العقد. [المحقق الأول ٦]

هنا لا أطلب من المحقق الفاضل الإطالة في سيرة الثعالبي، لكن على هذه العجالة فالأمر مرفوض، فلا بأس من أن يذكر شيئاً عن حياته وتعليمه وثقافته وشيوخه وتلاميذه، ثم يعرج على أهم النقاط التي أثرت في حياته العلمية، ولاسيما هو أبرز أدباء القرنين

الرابع والخامس الهجريين تأليفاً، كما كان عليه الإشارة إلى مؤلفاته التي تجاوزت مائة وثمانية مؤلفات.

وفي التعريف بالمصنف ذكر المحقق أيضاً: وقد لاحظنا الكثير من الأشعار ساقها لفحول الشعراء وغيرهم في الجاهلية والإسلام وفيها من الحكم والعبر الكثير، وقد اختلف في أمر الشعر، فقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في ذم الشعر. [المحقق الأول ٦]

أطلق المحقق عبارة فحول الشعراء، والشعراء الذين استشهد بهم من أهل الجاهلية والإسلام ثلاثة شعراء، وهم حاتم الطائي والحطيئة وعروة بن الورد، واثنان منهما جاهليان والحطيئة مخضرم، فأين عبارة المحقق "الكثير من الأشعار ساقها لفحول الشعراء"، إن مصطلح الفحولة لا يمكن أن يطلق على أي شاعر، وإنما هناك أسس ومعايير اختارها ابن سلام لاختيار الفحول من أهل الجاهلية والإسلام، نعم وقع اختيار ابن سلام على الحطيئة فجعله في الطبقة الجاهلية الثانية^(١).

أما الأصمعي في كتابه فحولة الشعراء، فلم يقع اختياره على أي واحد من هؤلاء الثلاثة^(٢). أما بقية الشعراء الذين ورد ذكرهم في كتاب درر الحكم فهم عباسيون من أمثال المتنبى وأبي تمام وابن الرومي والبحتري وأبي نواس وغيرهم.

وفي عبارة المحقق السابقة: وقد اختلف في أمر الشعر، فقد نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحاديث في ذم الشعر. فما علاقة هذا الكلام بالتعريف بالمصنف (الثعالبي)، ثم إن حديث ذم الشعر لم يرد أصلاً في الكتاب، فلا أدري لم ساق المحقق هذا الكلام في معرض حديثه عن سيرة الثعالبي؟ ثم أخذ المحقق يورد الأدلة والبراهين من الحديث النبوي وأقوال العلماء عن الشعر وهو - أي الشعر - مباح إذا لم يكن فيه فحش ثم يستشهد في حديثه بأراء الخلفاء وأئمة الصحابة وفضلاء السلف لم ينكره. كل هذا الكلام يحتاج إلى وقفات متأنية، كان على المحقق أن يراجع فيها ما كتب قبل الذهاب بها إلى النشر.

(١) ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٠٤/١.

(٢) جاء في كتاب فحولة الشعراء ١٢: قلت فعروة بن الورد: قال شاعر كريم وليس بفحل، وفيه أيضاً ١٤: قلت فحاتم الطائي، قال: حاتم إنما يعد بكرم ولم يقل إنه فحل، أما الحطيئة فلم يذكره في الفحول أو غير الفحول وإنما جاء ذكره في الكتاب في بيت شعري استشهد به، ينظر: فحولة الشعراء ١٨.

ومما جاء في مقدمة المحقق عنوان "وصف النسخ الخطية":

ذكر المحقق الكريم: وجدنا مخطوطة درر الحكم بدار الكتب المصرية تحت رمز (٥١١٣) أدب، وهو مكتوب بخط واضح سنة (١٣١٩) هو نقلاً على نسخة سنة (٦٨١) لياقوت المستعصي التي وردت بالكتاب. [المحقق الأول ٨]

إلى هنا انتهى كلام المحقق، فقد فاتته الإشارة إلى عدة أمور منها على سبيل المثال، لم يذكر لنا من ذكر الكتاب من القدماء والمُحدّثين، فقد سبق أن أشرنا فيما مضى أن الكتاب لم يذكره أي أحد من القدماء والمُحدّثين سوى بروكلمان في تاريخه^(١)، وهذا الأمر دفع المحقق إلى مزالق عدة كان بإمكانه أن يتجنبها، لو أنه تابع مخطوطات الكتاب ومصادر وجودها، ومن ذكرها من المتخصصين بهذا الشأن إلا أن ذلك كله قد غاب عن المحقق.

كما لم يذكر لنا كما هو متعارف في ميدان التحقيق، عدد ورقات المخطوطة وبدايتها وخاتمها وتملكاتها والأشياء التي عليها، ثم لم يذكر عدد الأسطر وعدد الكلمات في كل سطر ونوع الخط المعتمد في المخطوطة.

وهناك نسخة أخرى بدار الكتب المصرية، وهي التي ذكرها بروكلمان في تاريخه، وهي بخط ياقوت المستعصي تحت رقم (٥١٠٧) أدب وتقع في ٤٤ ورقة، وقد كتب في نهاية النسخة: انتهى باختصار في سنة ١٣١٨ هـ سادس يوم من شعبان المعظم صباحاً كاتبه الحقير محمد الحسن الحموي الأزهري.

وفي مركز جمعة الماجد بدولة الإمارات العربية المتحدة نسخة أخرى من الكتاب برقم ٤٤٨٠٧٩ وتقع في ٥٥ ورقة.

إن الخطأ الذي وقع فيه المحقق هو عدم رجوعه إلى بقية نسخ الكتاب، ولا سيما نسخة دار الكتب المصرية الثانية، وهو ابن القاهرة كما هو واضح في نهاية مقدمته.

ثانياً: نظرات نقدية في المنهج والتحقيق

^(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي ١٩٦/٥.

سنتناول بإذن الله هذا التحقيق بالدراسة والتفوييم ونقد المنهج والتحقيق، وكل ما مر بالكتاب من آيات وأحاديث وتراجم ونصوص شعرية ونثرية وأقوال وحكم.

وأبدأ بملاحظات على جملة من نثر الكتاب، فالذي يلفت الأنظار أنه كلما وردت كلمة فيها إشارة إلى آية أو حديث نرى المحقق يملأ الهوامش بالآيات و الأحاديث التي ليست لها علاقة بالموضوع، فمثلاً في قول المؤلف: (من إذا رضي لم يخرجه رضاه إلى الظلم)[المحقق الأول ١٦]. ذكر المحقق في الهامش: في تحريم الظلم، روى مسلم ، ويبدأ بشرح الحديث والتعليق عليه، ثم يورد آراء العلماء في الظلم مما أثقل الهامش بنصف صفحة بتعليق لا علاقة له بالموضوع.

وفي الصفحة التي بعدها يقول المؤلف: الجالس على مائدة لن يدع إليها.....[المحقق الأول ١٧]

ثم يذكر المحقق في الهامش: فيما رواه مسلم ، ثم يشرح الحديث بثمانية عشر سطراً، ويورد أحاديث أخرى تتعلق بهذا الموضوع، وهذا مثال آخر: قيل شيئان يدبران الناس: القضاء والرجاء.[المحقق الأول ١٨]

وضع المحقق هامشاً على كلمة القضاء، وفي الهامش أشار: قال النووي: واعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر.....، ثم بدأ يعقب بشرح مستفيض تجاوز العشرين سطراً، على كلمة القضاء والقدر، لقد أتعب المحقق نفسه بهذه الشروح التي لم تقدم شيئاً للنص المحقق سوى أنه أثقل بها هامش الكتاب وهذا أمر مرفوض في التحقيق.

وهذا الأمر-أي الشرح والتعليق من المحقق- ينطبق على كل الكتاب فأينما ترد لفظة أو كلمة ووجد عليها شاهداً سواء أكان هذا الشاهد من القرآن أم الحديث، فلا يألوا جهداً في إثباته وإيراده في الهامش، بل حتى الشعر شمله هذا الأمر، ففي قول البحري:[المحقق الأول ٢٣]

أقامَ جميلَ الصبرِ في السجنِ برهَةً فآلَ بهِ الصبرُ الجميلُ إلى المُلْكِ
وضع المحقق هامشاً على كلمة الملك، وفي الهامش الذي تجاوز الاثنين والعشرين سطراً استشهد بقوله تعالى: (وقال الملك ائتوني به...) ثم ذهب إلى تفسير ابن كثير ليفسر هذه

الآية، فهو ليس في ميدان التحقيق في قصة سيدنا يوسف، وإنما بيت شعري يخرج من ديوان البحري، لكن ذلك لم يحدث.

وفيما يتعلق بالآيات القرآنية، فأينما وردت الآية الكريمة، يقوم بتفسيرها ويورد آيات أخرى للآية التي استشهد بها المؤلف، ويفسرهما من تفسير ابن كثير. [المحقق الأول ٢٥، ٣٠، ٣٧، ٤٣، ٨٩، ٩٤، ١١٠، ١١١، ١١٢]

أما الأحاديث النبوية الشريفة، فقد ورد في الكتاب اثنان وأربعون حديثاً، خرجها المحقق مشكوراً باستثناء عشرة أحاديث ذكر أنه لم يقف عليها، وهو جهده طيب إلا أنه لم يذكر لنا في أغلب الأحاديث درجة الحديث، فبعض الأحاديث ضعيفة جداً وبعضها الآخر موضوع، فعندما يذكر المحقق في الهامش: روى مسلم في صحيحه نعرف أن هذا الحديث صحيح، أما غيرها من كتب الحديث التي تورد الأحاديث الضعيفة والموضوعة فلم يشر إليها المحقق الفاضل، فالحديث الذي ورد في الصفحة ٣٥ خرج المحقق من عشرة مصادر وهو حديث ضعيف دون الإشارة إليه، وكذا الحال مع بقية الأحاديث التي لم يشر إليها المحقق. [المحقق الأول ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٦]

وأما التراجم التي وردت في الكتاب، فقد ترجم لأكثر من ثمانين علماً ورد ذكرهم فيه، في حين أهمل أكثر من عشرين ترجمة وستكون لنا وقفات طويلة على التراجم وطريقة الترجمة التي استعملها المحقق.

والملاحظ هنا أن الأعلام الذين ترجم لهم المحقق هم من كبار العلماء والأدباء والنقاد والشعراء والخلفاء والأمراء والوزراء، من أمثال: حاتم الطائي، وبهلول، والحطيئة، والمأمون، والمنصور، وحسان بن ثابت، والبحري، وأبي تمام، والمتنبي، والبحري، والحسين بن علي، ومعن بن زائدة، والنعمان بن المنذر، والزريقان بن بدر.

في حين أهمل العديد من الأعلام الذين كانوا بحاجة إلى أن يعرف بهم، من أمثال: الحارث بن أبي شمر الغساني، وابن زرارة، وأبي الحسن الوراق، وبزرجمهر، وعلي بن القاسم، وجالينوس، ومحمد بن أمية، وابن أبي عتيق، وسويد بن منجوف، وأبي العميثل، وأبي العيناء.

ولعل الذي دفعه إلى ترجمة المشهورين هو كثرة من كتب عنهم وسهولة الوصول إلى تراجمهم، وأما الذين تركهم من دون ترجمة فربما صعب عليه الحصول على تراجم وافية لهم فأهملمهم ولم يترجم لهم، وكان على المحقق أن يجهد نفسه للحصول على تراجمهم؛ لأن القارئ ربما أشكلت عليه بعض من هذه الأسماء، أو أنه لم يسمع بها من قبل، فالقارئ العربي لا يواجه مشكلة في معرفة حسان بن ثابت أو المتنبي أو المنصور، لأنهم من مشاهير الأعلام وكل بحسب عصره.

ومنهجه في الترجمة يختلف من شخصية إلى أخرى، فلم يعتمد على كتب التراجم والسير المعمول بها في هذا السياق، لكنه اعتمد في الأغلب الأعم على كتاب تاريخ الإسلام للذهبي^(١)، وقد تستغرق الترجمة في بعض الأحيان خمسة عشر سطراً إلى سبعة عشر سطراً، مما أثقل بتراجمه صفحات الكتاب وكان بإمكانه الاستغناء عن الكثير مما أورده في التراجم التي لا تقدم فائدة للكتاب. [المحقق الأول ١٢، ٢٢، ٢٩، ٤٤]

وهناك من التراجم من أغفل الإشارة إلى مصادر ترجمته، كالترجمة التي ذكرها للنعمان بن المنذر، والمتنبي، وأحمد بن أبي خالد (أبي العباس الأحول)، وأبي نواس. [المحقق الأول ٣٠، ٣٣، ٤٤، ١١٣]

وبعض التراجم كانت مقتضبة جداً، فعندما مرت ترجمة عبد الله بن المعتز في الكتاب أشار المحقق في الهامش، وقال: عبد الله بن المعتز بالله ترجمته في مهذب الأغاني، وتاريخ الشعوب الإسلامية، [المحقق الأول ٣٧] ومثله في ترجمة علي بن جبلة العكوك، وكشاجم، والصاحب بن عباد، والقاضي الجرجاني. [المحقق الأول ٥٧، ٥٨، ٨٨، ١٠١]

وعند ترجمة علي بن جبلة، أشار المحقق في الهامش إلى وجود ترجمته في عدة مصادر هي: الطبقات ١٠٨، والشعر والشعراء ٥٥٠، والأغاني ١٨/١٠٠، وشذرات الذهب ٣٠/٢، وتاريخ الإسلام ١١/١٠٥، وتاريخ بغداد ١١/٣٥٩، ووفيات الأعيان ٣/٣٥٠، وطبقات ابن المعتز ١٧١.

(١) ينظر: درر الحكم، تحقيق السيد يوسف أحمد، ترجمة الحطينة ٢٢، والبحثري ٢٢، وأبي تمام ٢٩، والمأمون ٢٩، وحسان بن ثابت ٣٠، وبختيشوع ٣٦، ومعن بن زائدة ٤٣، والأحنف بن قيس ٤٩، وغيرهم.

الملاحظة الأولى هنا التي أسجلها على هذه المصادر، هو كثرتها وعدم التزام المحقق بمنهجية واحدة في كل الكتاب، فقد رأيت في أول الكتاب اعتماده المطلق على مصدر واحدة في تراجمه سواء أكان للشعراء أم العلماء أم الأمراء أم القادة أم لغيرهم، وهو كتاب تاريخ الإسلام للذهبي، وهنا نراه يعتمد على ثمانية مصادر مما يعطي انطباعاً للقارئ أن هذه التراجم - على هذا التخبط الذي رأيناه - ليست من عمل المحقق، ثم إن التراجم نفسها توحى بذلك، فترجمة تستغرق من المحقق أكثر من تسعة عشر سطراً، وأخرى لم تستغرق منه سوى ثلاث كلمات كالترجمة التي استشهدنا بها قبل قليل لابن المعتز .

والملاحظة الأخرى على ترجمة علي بن جبلة، هو التقديم والتأخير في استعمال المصادر، فالمتعارف عليه في ميدان التحقيق والتأليف أن ترتب المصادر بحسب قدمها الزمني، فالمصدر الأول في تراجمه الطبقات، مبهم ولا ندري ما المقصود به؟ وأي الطبقات أراد؟ فهل هي طبقات الشعراء؟ أم المفسرين أم النحويين؟، أما الشعر والشعراء فصاحبه توفي سنة ٢٧٦هـ، والأغاني فصاحبه توفي سنة ٣٥٦هـ، وشذرات الذهب فصاحبه توفي سنة ١٠٨٩هـ، وتاريخ الإسلام فصاحبه توفي سنة ٧٤٨هـ، وتاريخ بغداد فصاحبه توفي سنة ٤٦٣هـ، ووفيات الأعيان فصاحبه توفي سنة ٦٨١هـ، وطبقات ابن المعتز فصاحبه توفي سنة ٢٩٧هـ.

فانظر إلى التخبط في ترتيب المصادر، فابن المعتز يقدم على صاحب الأغاني، وبعده تاريخ بغداد، ثم تاريخ الإسلام، ووفيات الأعيان، وشذرات الذهب.

ومن التراجم من خرجها محقق الكتاب من غير مظان التخرير المخصصة لها، كترجمة أبي فراس الحمداني، إذ خرجها المحقق من كتاب حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء [المحقق الأول ٧١]، فالكتاب كما هو معروف من كتب الحماسة التي جمع فيه صاحبه أجود ما قاله الشعراء في أغراض وموضوعات متنوعة، ولم يجعله كتاباً أو مصدراً للتراجم .

والترجمة الأخرى التي أخفق المحقق في تخريرها من مظانها ترجمة الكسائي [المحقق الأول ٧٣]، إذ اعتمد محقق الكتاب على (مصادر البحث اللغوي - للدكتور محمد حسن

عبد العزيز)، فكان من الضروري تخريجه من المصادر المخصصة له ومن مظانها الصحيحة، ولا بأس بعد ذلك من الإشارة إلى هذا المرجع الحديث.

ومن الطرائق الأخرى للتراجم التي أثقل بها محقق الكتاب هوامشه بلا فائدة، ما رأيت في تراجم أكثر من عشرة شعراء مر ذكرهم في الكتاب، وهو أن يذكر المحقق ترجمة مستفيضة للشاعر ثم يستشهد بطائفة من أشعاره ربما تصل الترجمة والشعر إلى أكثر من تسعة عشر سطرًا وكل ذلك في الهامش، من ذلك: العباس بن الأحنف، وأحمد بن يوسف، وأبو العتاهية، وعلي بن الجهم، ومحمود الوراق، وصالح بن عبد القدوس، وطاهر بن الحسين، وأبو نواس. [المحقق الأول ٥٦، ٥٧، ٦٦-٦٧، ٨٤، ٩١-٩٢، ٩٦، ١١٧، ١٢٥-١٢٦]

ومن أمثلة التخبط الذي رأيت في تراجم الأعلام، هو الترجمة للعلم أكثر من مرة، فالمتعارف عليه أن العلم عندما يرد يذكره أول مرة يترجم له مباشرة، وعندما يذكر ثانية أو ثالثة يشار إلى أنه سبقت ترجمته، أما الذي رأيت هنا فهو تخبط واضح في التراجم، فقد يترجم للعلم أكثر من مرة وسأذكر سبب ذلك بعد قليل، فمن الأمثلة على ذلك ما ورد في ترجمة الحسن بن سهل، إذ ورد ذكره في الكتاب أربع مرات [المحقق الأول ٤٤، ٩١، ٩٣، ١٢٠]، ترجم له المحقق في المرة الأولى والثالثة وأهمله في المرة الثانية، في حين ترجم للخليفة المهدي بدلاً منه في المرة الرابعة، ومن ذلك أيضاً في ترجمة الأحنف بن قيس، إذا ورد ذكره ثلاث مرات [المحقق الأول ٤٩، ٧٦، ١٠٣]، ترجم له المحقق في المرة الأولى والثالثة وأهمله في المرة الثانية، ومن ذلك أيضاً في ترجمة أبي نواس، إذ ورد ذكره ثلاث مرات [المحقق الأول ١١٣، ١٢٤، ١٢٥]، ترجم له المحقق في المرة الأولى والثالثة، وأهمله في المرة الثانية.

حصل هذا التخبط في التراجم؛ لأن المحقق أهمل جزءاً مهماً من مكملات التحقيق وهو الفهارس الفنية للكتاب والتي تحدثنا عنها سابقاً في فقرة العثرات المشتركة في أصول تطبيق التحقيق ومكملاته، فالفهارس تعطيك الصفحات التي توجد فيها هذه الشخصيات مما يسهل عمل المحقق ويبعده عن التكرار والإرباك.

ملاحظات الشعر

ذكرت فيما مضى أن السيد يوسف أحمد لم يخرج أي نص شعري من النصوص التي وردت في كتاب درر الحكم، وبدت هناك ملاحظات نقدية تحقيقية على الشعر الذي ورد في الكتاب ولم ينتبه عليها المحقق الفاضل، مع الإشارة إلى أن هناك ملاحظات نقدية تحقيقية مشتركة بين التحقيقين سبق أن تناولتها فيما مضى، وبقيت هذه الملاحظات المنفردة لكل من المُحَقِّقَيْن:

١- في بيت الحطيئة: [المحقق الأول ٢٢]

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرْحٍ خَيْمُ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجْرٌ
لم ترد هذه الرواية في المصادر التي أشارت إلى هذا البيت، في حين وردت رواية (حمر الحواصل) ^(١) و (زغب الحواصل) ^(٢) وعلى ما يبدو أن رواية درر الحكم محرفة، فسهولة تحريف حمر إلى خيم لتقارب صورة الكلمتين.

٢- في قول محمد بن أبي أمية: [المحقق الأول ٤٥]

أَقْطَعُ الدَّهْرَ بِظَنْ حَسَنِ وَأُجَلِّي كَرِيهَةً لَا تَتَجَلَّى
لم ينتبه المحقق على حركة كلمة وأجلى، وصوابها: وأجلى.

٣- شاعر في المعنى: [المحقق الأول ٦١]

لَا يَغْرَتُّكَ فِي مَجَلْسِهِ طَوْلُ سَكْوَتِ وَمَسَابِيحُ أُدِيرْتُ فِي يَدَيْهِ بِخَفْوَتِ
لَوْ يَشَاءُ زَوْجٌ ضَابًّا حُسْنَنْ تَأَلِّفُ بِحَسْوَتِ
إِنَّهُ طَبُّ بِإِخْرَاجِ قَعِيدَاتِ الْبَيْوتِ وَيَقْوُدُ الْجَمَلَ الصَّعْبَ بِنَسْجِ الْعَنْكَبوتِ
الآبيات من مجزوء الرمل، وقد أخفق المحقق في طريقة كتابتها، وصوابها أن تكتب خمسة أبيات لا كما كتبها ثلاثة أبيات.

لَا يَغْرَتُّكَ فِي مَجَلْسِهِ طَوْلُ سَكْوَتِ
وَمَسَابِيحُ أُدِيرْتُ فِي يَدَيْهِ بِخَفْوَتِ
لَوْ يَشَاءُ زَوْجٌ ضَابًّا حُسْنَنْ تَأَلِّفُ بِحَسْوَتِ

^(١) ينظر: الزهرة ٢/٦٩٨.

^(٢) ينظر: الشعر والشعراء ١/٣٢٨.

إِنَّهُ طَبَّ بِإِخْرَا جِ قَعِيدَاتِ الْبِيـــوتِ
وَيَقُودُ الْجَمَلَ الصَّعْبَ بِنَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ
٤- وجد على قبر مكتوب: [المحقق الأول ٦٩]

بِمَوْتِ النَّبِيِّ وَقَتْلِ الْوَصِيِّ وَذَبْحِ الْحُسَيْنِ وَسَمِّ الْحَسَنِ
أخفق المحقق في رسم حركة الْوَصِيِّ ، وصوابها الْوَصِيَّ بالكسر لا بالفتح؛ لأنها مضاف
إليه، ولا تستقيم بالفتح.

٥- شاعر: [المحقق الأول ٨٠]

حَاوَلَ جَسِيمَاتِ الْأُمُورِ وَلَا تَقْلُ إِنَّ أَلْمِي مَرٌّ وَالْعُلَا أَرْزَاقُ
البيت من الكامل وعلى هذه الرواية يكسر عروضياً، ولم ينتبه له المحقق، وصوابه:
إِنَّ الْمَحَامِدَ وَالْعُلَا أَرْزَاقُ، فسهولة التحريف بين إِنَّ أَلْمِي مَرٌّ وَالْعُلَا، و إِنَّ الْمَحَامِدَ وَالْعُلَا،
لتقارب صورة الكلمتين.

٦- في قول أبي دلف الكرجي: [المحقق الأول ١١٤]

وَمُصَـيِّرٌ جَآدَ الرَّجَا إِلَى الضَّرَاعَةِ السَّوْهَنُ
البيت من مجزوء الكامل، ورواية الشطر الثاني لا تستقيم على هذه الرواية، وتحتاج إلى
حرف لتستقيم بها التفعيلة الأولى، أما كلمة الرَّجَا فهي غير صحيحة، وصوابها الرَّجَالُ،
ويكتب حرف اللام في بداية الشطر الثاني؛ لأن البيت مدور وبذلك يستقيم الوزن والمعنى.
ولم ينتبه المحقق على كلمة الرَّجَالِ التي سقط منها حرف اللام وضبط الراء بالفتح ظناً
منه أن المراد منها الرَّجَا لا الرَّجَالِ.

٧- في قول أبي فراس الحمداني: [المحقق الأول ١١٥]

بِمَنْ يَثِيقُ الْإِنْسَانَ فِيمَا يَنْوِيهِ وَمَنْ أَيْنَ لِلْحُرِّ الْكَرِيمِ صِحَابُ
وَقَدْ صَارَ هَذَا إِلَّا أَقْلَهُمْ ذُنَاباً عَلَى أَجْسَادِهِنَّ ثِيَابُ

البيتان من الطويل وعلى هذه الرواية للشطر الأول في البيت الثاني لا يستقيم الوزن العروضي معها، وهذا مما لم ينتبه عليه محقق الكتاب، وصوابه: وَقَدْ صَارَ هَذَا النَّاسُ إِلَّا أَقْلَهُمْ .

وبعد هذين البيتين هناك بيتان آخران على قافية اللام دمجا مع بيتي أبي فراس، لم ينتبه عليهما المحقق، وعند العودة إلى النسخة الثانية اتضح أنهما للشاعر الببغاء.

المبحث الرابع: نظرات نقدية في تحقيق يوسف عبد الوهاب

قبل الدخول إلى مقدمة الكتاب مثلما تناولت ذلك مع تحقيق السيد يوسف أحمد، يحق لي العودة إلى عنوان الكتاب، وما كتب تحته: ضبط نصه وقدم له: يوسف عبد الوهاب، ثم كتب أيضاً: تحقيق ومراجعة: قسم التحقيق بالدار.

عبارة ضبط نصه وقدم له، تعني الشيء الكثير في مجال التحقيق، فضبط النص تعني قراءته قراءة صحيحة في نصوصه وأعلامه وأماكنه وكل شيء ورد فيه، وإذا ما قرئ الكتاب قراءة صحيحة فالنص سوف يخرج سليماً صحيحاً وعلى الصورة التي أراد مؤلف الكتاب له أن يخرج.

أما عبارة قدم له، فعليها ملاحظات أيضاً، فمن المتعارف عليه في منهج تحقيق النصوص، أن يقدم المحقق لكل عمل يقوم بتحقيقه بتعريف شامل كامل لعصر المؤلف وحركته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ثم يعرف بالمؤلف من اسمه، ونسبه، وولادته، ونشأته، وصفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، ثم انتهاءً بوفاته، ومن ثم يعرف بالكتاب، فيبدأ بتوثيق اسمه، ونسبته إلى صاحبه، وسبب تأليفه، ومنهجه، وقيمه العلمية، وأثره في المؤلفات الأخرى.

فهذا ما توجي به عبارة قدم له، ولو كان التقديم على هذه الشاكلة، لما وقع محقق الكتاب بمزلق نسبة الكتاب إلى الثعالبي، ولنسبه بصورة صحيحة إلى صاحبه الحقيقي.

وعود إلى عنوان الكتاب، وإلى عبارة: تحقيق ومراجعة: قسم التحقيق بالدار، تحتاج هذه العبارة إلى التزيث وعدم التعجل في إطلاق مثل هذه العبارات، فالكتاب يحتاج إلى

إعادة نظر وتحقيق مرة أخرى، فالذي حقق منه الأحاديث النبوية والآيات القرآنية فقط، أما بقية نصوصه من نثر وشعر وتراجم الأعلام فقد أهملت، إذ ترجم لست شخصيات مشهورة من أصل مائة ترجمة، وخرج سبعة نصوص شعرية من أصل خمسة وخمسين نصاً، كما خرج أيضاً سبعة نصوص نثرية من بين كم كبير منها تركه من دون تخريج، فضلاً عن القراءة المغلوطة للأبيات الشعرية والنصوص النثرية والأعلام والسقط والنقص والتصحيف والتحريف الذي ورد في الكتاب.

أولاً: نظرات نقدية في مقدمة التحقيق

بدأ المحقق مقدمته بحمد الله والثناء على نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، وأشار في الصفحة الثانية إلى عبارة: فالحكمة ضالة المؤمن وبين يديك عزيزي القارئ درراً غالية من الحكم، اختارها الثعالبي إمام اللغة والأدب، لتحمل إلينا غالي الحكمة، وعظيم الأثر، وإن كنا لا نجد ميداناً للإبداع الأدبي، فإننا لا نعدم أن نجد ذوق الرجل في الاختيار، والاختيار جزء من عقله. [المحقق الثاني ٦]

في عبارة المحقق تناقض واضح، امتدح فيها الثعالبي وجعله من أئمة اللغة والأدب، وحمل إلينا درراً غالية ذات أثر عظيم، وبعدها مباشرة، ذم الرجل وتهجم عليه بقوله: وإن كنا لا نجد ميداناً للإبداع الأدبي، ففي العبارة تحامل على الثعالبي الذي حفظ لنا تراث الأمة بين شطري القرن الرابع والخامس الهجريين، ثم بعدها يصفه بصاحب ذوق في اختياراته، فانظر إلى التناقض في الرأي. وقضية كون الثعالبي مقلداً أو مبدعاً حُسم فيها القول من أهل الحكمة والاختصاص، فلو اطلع المحقق الفاضل على قسم من مؤلفات الثعالبي لعلم ماذا قال عنه محققو كتبه، لكن ذلك لم يحصل^(١).

وأشار المحقق الفاضل في الصفحة نفسها والتي تليها إلى أنه: قد قابلت بين نسخته المخطوطتين فلم أجد بينهما فرقاً يعتد به فأذكره. [المحقق الثاني ٦-٧]

من خلال اطلاعي على النسختين المخطوطتين، وجدت هناك فروقاً كان على المحقق أن يذكرها، ولاسيما التقديم والتأخير بين الجمل النثرية، وزيادات في الأبيات الشعرية، ونصوص شعرية ساقطة من هذه النسخة التي اعتمد عليها وسأشير إليها في موضعها،

^(١) ينظر: التوفيق للتفريق، مقدمة التحقيق، وكتاب الثعالبي ناقداً وأديباً ٣٠٤، إذ فصل مؤلفه القول في ذلك.

فهذا لا يعفيه من عدم الإشارة إلى النسخة الثانية، فرما كانت العجلة وعدم التريث في عمله ما أدى به إلى عدم الرجوع إلى النسخة الثانية والإفادة منها .

لم يشر المحقق الكريم إلى منهجه في التحقيق، سوى ما ذكره: فقامت بإقامة النص وتوثيقه قدر الطاقة، وقدمت لذلك بتقديم موجز للمؤلف. [المحقق الثاني ٧]

في الحقيقة عبارة المحقق: إقامة النص وتوثيقه قدر الطاقة، عبارة تحتاج إلى إنعام وإعادة نظر فيما ذكر، فلا يعقل أن يصرح محقق أي كتاب بإقامة النص وتوثيقه قدر الطاقة، فالتحقيق لا يعتمد على الطاقات، وإنما هو جهد علمي من الواجب والاحترام أن نُقوِّم ذلك النص بكل ما أوتينا من جهد وطاقة، وليس على قدر الطاقة، والنص على هذا الأساس الذي قرأناه لم يقوم ولم يصب ولم يوثق، والدليل أنه استعان بقسم التحقيق الموجود بالدار لتخريج الأحاديث النبوية، وتوضيح بعض الكلمات الغريبة أو التي تحتاج إلى توضيح. [المحقق الثاني ٧]

بعد المقدمة ذكر المحقق عبارة جديدة بعنوان: التعريف بالمؤلف، إذ عرف الثعالبي بستة أسطر فقط، وقبل قليل أشرت إلى أنه ذكر في مقدمته: وقدمت لذلك بتقديم موجز للمؤلف لأنه لا يخفى ويكتابه الذي معنا. [المحقق الثاني ٧]

فقد وُفِّيَ المحقق بوعده بهذه الترجمة المخلة التي لا تغني قراءها، فالكتاب ليس مخصصاً لفئة المثقفين والمتعلمين الذين يعرفون الثعالبي حق المعرفة، وإنما هو مخصص لكل شرائح المجتمع وطبقاته وفئاته، فالمحقق الذي يتصدى لتحقيق أي كتاب تراثي عليه أن يوفي حق صاحبه من التعريف غير المخل، ليطلع القارئ على أبرز ما في سيرة المؤلف وأبرز المحطات التي وقف عندها في حياته إلى مماته، لا كما حصل هنا من الولادة إلى الممات بأسطر معدودات لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا نطلب هنا في هذا المقام التوسع والاستطراد ليكون ذلك عذراً للمحقق من عدم الإطالة، وإنما ما يسد الرمق للوصول إلى معرفة حقيقية بشخصية المؤلف.

بعد هذا التعريف الموجز للمؤلف، أشار المحقق الفاضل إلى أهم مؤلفاته، فذكر لنا منها ستة وثلاثين كتاباً، وجهده مشكور، لكن القائمة التي قدمها لنا يشوبها شيء من التسرع، فلو كان المحقق قد اطلع على مجموعة من مؤلفات الثعالبي المحققة وما كتب عن بعضها الآخر، لعلم أن قسماً منها منسوبة إليه وليست له، وقد تحدث عن هذه

المؤلفات المنسوبة إليه خطأً أكثر من حقق كتبه، ومن هذه المؤلفات: الشكوى والعتاب وما وقع للخلان والأصحاب، ومؤنس الوحيد، ومكارم الأخلاق، والظرائف واللطائف، ونسيم السحر، والفرائد والقلائد، وقد أشرنا إلى هذه المؤلفات في بداية البحث حينما تحدثنا عن نسبة توثيق الكتاب إلى صاحبه.

ثم انتقل المحقق الفاضل إلى عنوان آخر (التعريف بكتابه)، توقعت عندما قرأت العنوان للمرة الأولى أن محققه سوف يعرف بالكتاب تعريفاً تفصيلياً، من اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه، ومنهجه، وقيمته، وأثره فيما سواه، إلا أن ذلك لم يحدث، فقد ذكر أن الكتاب أشار إليه بروكلمان في كتابه ١٩٦/٥، وأشار إلى نسخته الأولى، المودعة بدار الكتب المصرية، وقد اعتمدت في إخراجها على هذه النسخة بالإضافة إلى نسخة أخرى سوف يأتي بيانها. [المحقق الثاني ٩]

ثم بعد ذلك ذكر المحقق النسختين المعتمدتين في التحقيق، المحقق هنا كان يقصد بعبارته (التعريف بكتابه) هو التعريف بوصف النسخ المخطوطة وليس التعريف بالكتاب كما هو متعارف عليه في منهج التحقيق، ثم أن المحقق لم يعتمد على نسختين كما أشار قبل قليل، فقد عرفنا سابقاً أنه اعتمد على النسخة الأولى فقط؛ لأن إحداها منقولة عن الأخرى كما صرح بذلك في مقدمته للتحقيق.

وتعقيباً على ما ذكر سابقاً بالتعريف بالنسختين يتضح أن فيهما فروقاً في نهاياتها، فكان من الضروري جداً أن يقابل بين النسختين لا أن يعتمد على حدسه ويطلق القول على عواهنه دون دليل يثبت صحة كلامه، وإذا رجعنا إلى كلام المحقق نفسه سنجد الدليل على وجود الفروق ما بين النسختين، من ذلك ما ذكره المحقق في حديثه عن النسخة الثانية، إذ يقول: وواضح أن هذه النسخة منقولة عن النسخة السابقة، ولكننا نجد بها بعض الزيادة، إذ إن النسخة الأم تنتهي عند قوله ((أبدل تكتي بتكته))، ويوجد بعد هذا الكلام أربع حكم في هذه النسخة، ولعل السبب في ذلك فقدان إحدى أوراق النسخة الأم السابقة. [المحقق الثاني ١٠]

انتهى كلام المحقق الفاضل، فواضح من كلامه أن هناك خلافاً ما بين النسختين كان عليه أن يشير إلى الزيادة والنقص الذي بينهما، لا أن يعتمد على الحدس والتخمين، ثم إنني وجدت فروقاً في النسختين من خلال قراءتي للتحققين وأبيات شعرية ونصوص

نثرية أخلت بها إحدى النسختين في حين ذكرتها الأخرى، فضلا عن التقديم والتأخير بين فقرات الكتاب وكل ذلك أشرت إليه في موضعه.

ثم إن إشارة المحقق إلى النسختين والتعريف بهما يعوزهما بعض المعلومات، مثل: نوع الخط المستعمل في النسختين، وعدد الأسطر في الورقة، وعدد الكلمات في السطر الواحد، ثم أحوال النسخ من ناحية التصحيف والتحريف والسقط والخرم والطمس، ومما يشوب المخطوط من هذه الأمور، فلم أجد لهذه المفردات ذكراً في كل الكتاب، والكتاب يعج بها.

ثانياً: نظرات نقدية في المنهج والتحقيق

أما منهجه في تخريج الأعلام التي وردت في الكتاب، فقد وردت أكثر من مائة ترجمة، ترجم المحقق منها سبع تراجم فقط، وهي لكل من: بهلول، وأسعد بن زرارة، وسعيد بن العاص، والفضل بن الربيع، وأميرة بن عبد الله، وابن نباتة السعدي، والبيغاء، بيد أنه أهمل بقية التراجم، فكان الكتاب بحاجة إلى أن يترجم للبقية ولاسيما المغمورين وأشباه المغمورين، من أمثال: جالينوس، وبزرجمهر، وأبي العميثل، وعلي بن القاسم، وسويد بن منجوف، والحارث بن أبي شمر الغساني، وبختيشوع، وأبي الحسن الوراق، وأنوشروان.

والملاحظ أيضاً على هذه التراجم أنه اعتمد على مرجع حديث في تخريجها وهو كتاب الأعلام للزركلي، وهو مما يسهل الوصول إليه، وهذا الأمر غير محبب في مجال تحقيق النصوص، فالأصل أن يعتمد المحقق على مصادر معتبرة في تخريج التراجم والشخصيات التي ترد في متن الكتاب، من ذلك مثلاً طبقات فحول الشعراء، والشعر والشعراء، ومعجم الشعراء، ومعجم الأدباء، والوافي بالوفيات، ووفيات الأعيان، وطبقات النحاة، وطبقات الأطباء، ولاسيما أن الكتاب يضم مجموعة واسعة من مختلف الفئات والطبقات من الشعراء والأمراء والملوك والوزراء والكتّاب والأطباء، وبذلك تكون كتب التراجم متعددة ومتنوعة، وكل بحسب فئته وطبقته التي ينتمي إليها.

كما أن المحقق أخطأ في قراءة بعض الأعلام الذين مر ذكرهم في الكتاب، إذ إنه لو اتبع منهجية واحدة وترجم لجميع من مر اسمه في الكتاب، لكان مضطراً إلى العودة إلى كتب التراجم، فيعرف حينها التصحيف والتحريف الذي لحق بالأعلام الذين ذكرهم بصورة

غير صحيحة، من ذلك مثلاً: بمختيشوع وصوابه: بختيشوع، وأحمد بن أبي قين وصوابه: أحمد بن أبي فنن، وزيرة وصوابها: زبراء، وأبي عبد الله الأشنانداني وصوابه: الأشناناني.

وما رأيت في تخريج الأعلام لا يقل عن تخريج النصوص النثرية، فقد تباينت منهجيته في التعامل مع هذه النصوص، فقد وجدته في أول الكتاب يوثق ثلاثة نصوص نثرية، في حين أهمل بقيتها وهي تشكل الجزء الرئيس من الكتاب، فالكتاب كما هو معلوم نصوص نثرية وشعرية اعتمدت على الحكمة في طرحها، ومنعاً للإطالة والتكرار سوف نأخذ نموذجين من التحريف والتصحيح الذي أصاب النثر وسببه عدم تخريجه من مظانه، لأن المحقق لو اطلع على مصادر التخريج لعلم أن النصوص محرفة أو مصحفة:

قيل إذا كان الطبيب حازقاً، والعليل عاقلاً... [المحقق الثاني ٤٦]، فالنص واضح جداً ولا يحتاج إلى تعليق عما أصابه من التحريف في كلمة حاذق التي لم يستطع المحقق معالجتها.

وكذلك في قوله: فَسُرِّي عنه، وخفَّ ما كان بقلبه، وحياني ما لا جماً [المحقق الثاني ٥٩]. التحريف واضح في هذا النص في كلمة حباني التي لا تحتاج إلى جهد من المحقق لمعرفة ومعرفتها ما أصابها.

أما ما يتعلق بالألفاظ الغريبة أو التي تحتاج إلى إيضاح، فوجدت المحقق مشكوراً يفسر مجموعة منها، وأهمل بقية الألفاظ التي نعتقد أنها تحتاج إلى إيضاح منها على سبيل المثال: اللجاج، أورى، أبيت اللعن، الموتور، يساميك،.....، والملاحظ هنا على الألفاظ التي خرجها المحقق أنها كانت تخلو من الإحالة على مصدر التخريج، وهذا الأمر مرفوض في منهج تحقيق النصوص، إذ يجب أن يحال كل شيء يوثق على مصدر التوثيق ليعرف القارئ مصدر تلك المعلومة.

ملاحظات الشعر

سبق أن أشرت فيما مضى أن المُحَقِّقَيْنِ الفاضلين لم يخرجوا النصوص الشعرية، باستثناء سبعة نصوص خرجها يوسف عبد الوهاب وهو المعني بهذا الحديث، كما أشرت إلى الخطأ في نسبة الأبيات إلى غير أصحابها، كما نسبت الأبيات غير المنسوبة إلى شعرائها، أما هنا فلا أريد التكرار والإعادة والإطالة بما ذكرته سابقاً، بل سأتناول بإذن الله

الأمر المتعلقة بأخطاء التحقيق وأوهامه الخاصة بالشعر التي لم ينتبه عليها المحقق
الفاضل.

١- في قول حاتم الطائي: [المحقق الثاني ٢٢]

أَمَاوِيٌّ إِنَّ الْمَالَ غَادٍ وَرَائِحٌ وَيَبْقَى مِنَ الْمَالِ الْأَحَادِيثُ وَالذِّكْرُ
هذا البيت خرج محقق الكتاب من ديوان حاتم الطائي، لكنه أخطأ في رقم صفحة الديوان،
إذ أشار في تخريجه إلى صفحة (١٩٨-١٩٩) والصواب أنه في صفحة (١٩٩) .

٢- في بيتي الحطيئة: [المحقق الثاني ٢٣]

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَحٍ حَمْرُ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءً وَلَا شَجْرُ
أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلَمَةٍ فَاعْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ
أشار محقق الكتاب في تخريجهما إلى صفحة (١٩١) من الديوان، والصواب أنهما وردا
في صفحة (١٩١-١٩٢).

٣- في بيت اليزيدي: [المحقق الثاني ٣٦]

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا فِي الْخَمُولِ مَعَ الْغَنَى وَافِيَةٌ تَغْدُو بِهَا وَتَرْوُحُ
البيت من الطويل، وفي شطره الثاني لا تستقيم روايته مع (وافية) وصوابها: (وعافية)
ليستقيم بها الوزن والمعنى.

٤- في قول العتابي: [المحقق الثاني ٣٦]

دَعِينِي تَجِينِي مِيَّتِي مَطْمَئِنَّةً وَلَمْ أَتَحَشَّمْ هَوْلَ تِلْكَ الْمَوَارِدِ
فَإِنَّ جَسِيمَاتِ الْأُمُورِ مَنْوُطَةٌ بِمُسْتَوْدَعَاتِ فِي بَطُونِ الْأَسَاوِرِ
في البيت الأول ورد تصحيف في كلمة (أتحشم) وصوابها: (أتجشم)، وفي البيت الثاني ورد
تحريف في كلمة (الأساور) وصوابها: (الأساود) لتستقيم معها قافية البيت.

٥- في قول عمرو بن كلثوم: [المحقق الثاني ٤٠]

وَمَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ أُمَّ عَمْرٍو بِصَاحِبِكِ الَّذِي لَا تَصْبَحِينَا

هذا البيت من النصوص الشعرية القليلة-السبعة- التي خرجها محقق الكتاب، وليته لم يخرجها، إذ قال في الهامش: البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي في ديوانه ١١٣، انتهى كلام المحقق، البيت كما هو معلوم من أشهر أبيات الشعر الجاهلي، وهو من دون منازع لعمرو بن كلثوم التغلبي، والسادس في معلقته، أما ما نسبته المحقق إلى عمرو بن معدي كرب فهو وهم وعجلة منه، ولو دقق المحقق وتحقق من الصفحة التي خرَّج منها البيت لعلم أنه من الشعر المنسوب ضلة إلى عمرو بن معدي كرب، وقد ساق جامع شعر الزبيدي الدليل من كتب الأدب على أن البيت للتغلي لا للزبيدي.

وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك وقلنا: إن هذا البيت ربما فيه تناص مع غيره من الأبيات الجاهلية، فأقول رجعت إلى الأبيات التي تتناص مع غيرها فلم أجد بيت عمرو بن كلثوم يذكر في هذا الشأن^(١).

وفي البيت شيء آخر، إذ أشار محقق الكتاب في تخريجه إلى صفحة ١١٣، وصوابه صفحة ٢١٣، كما هو مثبت في شعره .

الخاتمة

انتهت رحلتي مع هذا البحث، وتوصلت إلى عدة نتائج كان أبرزها حضوراً هي:

١- أثبتت من خلال البحث أن هذا الكتاب ليس للثعالبي وإنما هو قطعة من كتاب محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني، اقتطعه ياقوت المستعصي (ت ٦٩٨هـ) بخط يده وأودعه هذا الكتاب الذي نسب إلى الثعالبي في غير محله.

٢- اتضح من خلال البحث اضطراب منهج المحققين في تعاملهم مع النصوص الواردة في الكتاب، وقد أشار الباحث إلى ذلك في صفحات البحث.

^(١) ينظر: التناص في الشعر الجاهلي- دراسة تطبيقية، ففيه تفصيل عن الموضوع .

٣- أكد البحث ضرورة مراجعة المحقق للكتاب الذي يريد تحقيقه، فضلاً عن بقية كتب المؤلف؛ ليتعرف إلى أسلوبه ومنهجه، وما يحصل منها على نتائج صحيحة تعينه في إنجاز عمله.

٤- تنبه الباحث على أهمية توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه من خلال الرجوع إلى كتب المؤلف أو الكتب التي تخصصت بهذا الميدان.

٥- ظهر من خلال البحث أن الكتاب بتحقيقه كان مليئاً بالتصحيح والتحريف والأخطاء الطباعية والعروضية، إلا أن ذلك الأمر لم يتنبه عليه محققا الكتاب.

٦- كشف البحث عن أهمية الأحداث التاريخية التي وردت في الكتاب، فالكتاب جاءت فيه شخصية متأخرة عن عصر الثعالبي، وهي من الأدلة المهمة التي نفت نسبة الكتاب عن الثعالبي.

المصادر والمراجع

١. أحاسن المحاسن، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، دراسة وتحقيق *****، أطروحة دكتوراه، كلية التربية- جامعة الأنبار، ٢٠٠١م.
٢. أحسن ماسمعت، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) نشره محمد صادق عنبر، المطبعة المحمودية- مصر، ط ٢، (د.ت).
٣. أحكام صنعة الكلام، الكلاعي (من رجال القرن السادس الهجري) تحقيق محمد رضوان الداية، دار الثقافة- بيروت، ١٩٦٦م.
٤. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين- بيروت، ط ١٥ / ٢٠٠٢م.
٥. الإعجاز والإيجاز، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر- دمشق، ط ١ / ٢٠٠٢م.
٦. الأمالي، أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، (د.ت).
٧. برد الأكباد في الأعداد، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، ضمن مجموعة خمس رسائل، مطبعة الجوائب- القسطنطينية، ١٣٠١هـ.

٨. البيان والتبيين، الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٧/١٩٩٨م.
٩. تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، ١٩٦٧م.
١٠. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمه للعربية د. عبد الحليم النجار، مطابع دار المعارف - مصر، ط ٥، (د.ت).
١١. تحفة الوزراء، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق ودراسة د.سعد أبو دية، دار البشير - عمان، ط ١/١٩٩٣م.
١٢. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٧، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٣. التذكرة الحمدونية، ابن حمدون (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق إحسان عباس، وبكر عباس، دار صادر - بيروت، ط ١/١٩٩٦م.
١٤. تنمة اليتيمة، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) عني بنشره عباس إقبال، طهران، ١٣٥٣هـ .
١٥. التمثيل والمحاضرة، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب - القاهرة، ١٩٨٣م.
١٦. التناص في الشعر الجاهلي - دراسة تطبيقية، علي حسين سلطان، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠٠٦م.
١٧. التوفيق للتأليف، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) تحقيق هلال ناجي، ود.زهير زاهد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٥م.
١٨. الثعالبي ناقداً وأديباً، د.محمود عبد الله الجادر، دار النضال - بيروت، ١٩٩١م.
١٩. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ذخائر العرب ٥٧، (د.ت).
٢٠. جحظة البرمكي - الأديب الشاعر، د.مزهرة السوداني، مطبعة النعمان، ١٩٧٧م.
٢١. حياة الحيوان الكبرى، الشيخ كمال الدين الدميري (ت ٨٠٨هـ) مطبعة المكتبة التجارية الكبرى - مصر، (د.ت).
٢٢. خاص الخاص، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) قدم له حسن الأمين، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، (د.ت).

٢٣. درر الحكم، الثعالبي(ت٤٢٩هـ)، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١/٢٠١٢م.
٢٤. درر الحكم، الثعالبي(ت٤٢٩هـ)، ضبط نصه وقدم له يوسف عبد الوهاب، تحقيق ومراجعة قسم التحقيق بالدار، دار الصحابة للتراث-طنطا، ط١/١٩٩٥م.
٢٥. ديوان بشار بن برد، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ١٩٥٤م-١٩٦٦م.
٢٦. ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف- القاهرة، ط٤، (د.ت).
٢٧. ديوان الحطيئة، شرح ابن السكيت، تحقيق د.نعمان محمد أمين، مطبعة المدني- القاهرة، ط١/١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٨. ديوان ابن الرومي، تحقيق د.حسين نصار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، ط٣/١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢٩. ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، تحقيق د.عادل سليمان جمال، مطبعة المدني- القاهرة، ط٢/١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٣٠. ديوان الطغرائي، تحقيق د.علي جواد الطاهر، ود.يحيى الجبوري، منشورات وزارة الإعلام - العراق، ١٩٧٦م.
٣١. ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه وشرحه، د.إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العرب- بيروت، ط٢/١٩٩٦م.
٣٢. ديوان ابن نباتة السعدي، دراسة وتحقيق عبدالأمير مهدي الطائي، دار الحرية للطباعة، ط١/١٩٧٧م.
٣٣. ديوان أبي نواس، تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي، دار الكتاب العربي- بيروت، (د.ت).
٣٤. رسائل سعيد بن حميد وأشعاره، جمع وتحقيق يونس أحمد السامرائي، مطبعة الإرشاد- بغداد، ١٩٧١م.
٣٥. روض الأخبار المنتخب من ربيع الأبرار، محمد بن قاسم بن يعقوب الأماسي الحنفي(ت٩٤٠هـ)، دار القلم العربي- حلب، ط١/١٤٢٣هـ.
٣٦. زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن اليوسي(ت١١٠٢هـ) تحقيق د.محمد حجي، د.محمد الأخضر، دار الثقافة- الدار البيضاء، ط١/١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٧. الزهرة، أبو بكر محمد بن داود الأصبهاني (ت ٢٩٧هـ) الجزء الأول تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الأردن، ط ١٩٨٥/٢م.
٣٨. سحر البلاغة وسر البراعة، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) صححه وضبطه عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية - بيروت، (د.ت.).
٣٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) مكتب القدس - مصر، ١٣٥٠هـ.
٤٠. شرح ديوان أبي فراس الحمداني، شرحه د. خليل الدويهي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١٤١٤/٢هـ - ١٩٩٤م.
٤١. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٠/١هـ - ١٩٩٠م.
٤٢. شعر دعبل بن علي الخزاعي، صنعة د. عبد الكريم الأستر، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط ١٤٠٣/٢هـ - ١٩٨٣م.
٤٣. شعر عروة بن أذينة، تحقيق د. يحيى الجبوري، دار القلم - الكويت، ط ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٤٤. شعر علي بن جبلة العكوك، جمعه وحققه وقدم له: د. حسين عطوان، دار المعارف - القاهرة، ط ٣، (د.ت.).
٤٥. شعر عمرو بن معدي كرب، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط ١٩٨٥/٢م.
٤٦. الشعر والشعراء، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة، (د.ت.).
٤٧. الشكوى والعتاب المنسوب للثعالبي، تحقيق د. إلهام عبد الوهاب المفتي، السلسلة التراثية ٢٠، دولة الكويت، ٢٠٠٠م.
٤٨. صالح بن عبدالقدوس البصري، جمع وتحقيق عبدالله الخطيب، دار منشورات البصري - بغداد، ١٩٦٧م.
٤٩. صفة جزيرة العرب، أبو محمد الهمداني (ت ٣٣٤هـ)، تحقيق داود هنري مولر، مطبعة بريل - ليدن، ١٨٨٤م.
٥٠. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة، ١٩٧٤م.

٥١. طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) مخطوط المكتبة المركزية -
جامعة بغداد، (م خ ١٢٤).
٥٢. العتابي - حياته وما تبقى من شعره، د.ناصر حلاوي، مجلة المريد، كلية الآداب -
جامعة البصرة، ١٩٦٩م.
٥٣. أبو العتاهية - أشعاره وأخباره، تحقيق د.شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق،
١٩٦٥م.
٥٤. العقد الفريد، ابن عبد ربه (ت ٣٢٨هـ) تحقيق د.عبد المجيد الترحيني، دار الكتب
العلمية - بيروت، ط ١/١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
٥٥. عيون الأخبار، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية -
القاهرة، ط ٢/١٩٩٦م.
٥٦. فحولة الشعراء، الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق ش.توري، قدم له د.صلاح الدين
المنجد، دار الكتاب الجديد - بيروت، ط ١/١٩٧١م.
٥٧. فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) تحقيق خالد فهمي، مكتبة الخانجي -
القاهرة، ط ١/١٩٩٨م.
٥٨. الكناية والتعريض، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) شرح ودراسة وتحقيق د.عائشة فريد، دار قباء
للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
٥٩. كنوز الأجداد، محمد كرد علي، مطبعة الترقى - دمشق، ١٩٥٠م.
٦٠. لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد، ومحمد الصادق
العبيدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٣/١٩٩٩م.
٦١. لطائف المعارف، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري، وحسن كامل الصيرفي،
دار إحياء الكتب العربية - مصر، ١٩٦٠م.
٦٢. المبهج، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر - دمشق،
ط ١/١٩٩٩م.
٦٣. مجمع الأمثال، الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة
السنة المحمدية - القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
٦٤. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، شركة
دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط ١/١٤٢٠هـ.

٦٥. محاضرات في تحقيق النصوص، هلال ناجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٤م.
٦٦. مرآة المروآت، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) مطبعة الترقى - مصر، ١٨٩٨م.
٦٧. معجم الأدباء، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١/١٩٩٣م.
٦٨. معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) دار صادر - بيروت، ط ٢/١٩٩٥م.
٦٩. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ) عالم الكتب - بيروت، ط ٣/١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٧٠. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف إيان سركيس، مطبعة سركيس، مصر، ١٩٢٨م.
٧١. مناهج تحقيق التراث، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٧٢. المنتخب من سنن العرب، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، مخطوط، المكتبة المركزية في وزارة الأوقاف - مصر، رقم المخطوط ١١٣١.
٧٣. نزهة الألباء في طبقات الأطباء، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس - بغداد، ط ٢/١٩٧٠م.
٧٤. نسيم السحر، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) تحقيق د. إبتسام مرهون الصفار، مجلة المورد، المجلد ١، العدد ٢/١٩٧١ م.
٧٥. نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق د. مفيد قميحة، د. حسن نور الدين، نسخة دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١/١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٧٦. هدية العارفين - أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم الحديثة - بيروت - إستانبول، ١٩٥٥م.
٧٧. هذا المخطوط هو الدعوات والفصول للواحي وليس تحفة الظرفاء وفاكهة اللطفاء للثعالبي، د. عادل فريجات، مجلة التراث العربي، العدد ٩٧، السنة ٢٤، ٢٠٠٥م.
٧٨. الوافي بالوفيات، الصفدي (ت ٧٦٤هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١/ ٢٠٠٠م.
٧٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، (د.ت.).

٨٠. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين
عبدالحميد، مطبعة السعادة- مصر، ط ١٩٥٦/٢م.